مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجلسة ٣٧٦٥

الاثنين، ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧، الساعة ١٦/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد مونتيرو	(البرتغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	بولندا	السيد متوشفسكي
	جمهورية كوريا	السيد تشوي
	السويد	السيد أوسفلد
	شيلي	السيد سومافيا
	الصين	السيد وانغ شويشيان
	غينيا - بيساو	السيد كابرال
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيدساينز بيولي
	كينيا	السيد ماهوغو
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد غنيم
	اليابان	السيد أوادا

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

97-85375

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي افغانستان وألمانيا وايطاليا وباكستان وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية وهولندا يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بوزير الشؤون الخارجية بالنيابة لأفغانستان.

بدعوة من الرئيس شغل السيد غفورزاي (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجس؛ وشغل السيد رودولف (ألمانيا)، والسيد ترزيدي سانت أغاتا (إيطاليا)، والسيد كمال (باكستان)، والسيد سليم (تركيا)، والسيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد بيغمان (هولندا) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ من الممثل الدائم لأندونيسيا لدى الأمم المتحدة، نصها كما يلي:

"يشرفني أن أطلب الى مجلس الأمن أن يوجه الدعوة، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت، الى سعادة السفير إنجين أ. أنساي، المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، في أثناء مناقشة المجلس للبند المعنون ’الحالة في أفغانستان‘."

وستصدر هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/1997/305.

وما لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة الى السيد إنجين أنساي وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/1997/240 و Corr.1، التي تتضمن تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٧ عن الحالة في أفغانستان.

المتكلم الأول وزير الشؤون الخارجية بالنيابة لأفغانستان. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد غفورزاي (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل. ونحن على ثقة بأن معرفتكم الواسعة بالمسائل الدولية ومهارتكم الدبلوماسية ستسهمان في الإدارة الناجحة لأعمال مجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل الحالي. وأود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لأشيد بالرئيس السابق.

وأعرب عن شكري العميق للمجلس على عقد هذه الجلسة الخاصة عن الحالة الراهنة في أفغانستان.

لقد شهد العقدان الماضيان أفغانستان تتحول الى مسألة تبعث على القلق بالنسبة للعالم أجمع. ويبدو أن أبعادا جديدة تضاف كل سنة، الى الصراع المدمر الذي طال أمده في بلادنا، أرض الأحداث المهلكة والظروف الخطيرة. وإن رغبة الشعب الأفغاني في سلم دائم تتلاشى أمام التدخلات العسكرية والمصالح التجارية التي تضع العقبات في طريق السلام بدلا من العمل كحافز له. إننا نؤمن بأنه إن لم يتم التعامل مع المشكلة الأفغانية بإخلاص وحذر فإن افغانستان ستجلب على العالم أخطارا هائلة ستترتب عليها عواقب وخيمة. وبالتالي يتعين على أعضاء المجلس أن يلاحظوا أن الآثار المدمرة المزعزعة للاستقرار الناجمة عن الاضطراب في أفغانستان يمكن أن تمتد الى خارج حدودها. وبفضل كل الخير الذي تسعى الأمم المتحدة الى تحقيقه، فإنني لعلى

ثقة بإمكانية التوصل الى حل سلمي لأفغانستان. دعونا نسهم جميعا في تحقيق هذا الحل.

إن احترام استقلال البلدان وسيادتها وسلامتها الإقليمية مبدأ معترف به في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك الدولية. وهذا يتطلب من جميع البلدان أن تحجم في علاقاتها الدولية عن أي شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وأن تقيم علاقاتها مع الآخرين على المبدأين التوجيهيين المشهورين - مبدأ المساواة بين الدول ومبدأ الاحترام المتبادل.

وبالمثل فإن تجنيد مجموعة مسلحة من المرتزقة وتسليحهم وتدريبهم وإرسالهم لزعزعة استقرار حكومة بلد آخر أو تعريض العملية السياسية فيه للخطر يعد انتهاكا لمبادئ القانون الدولي المعترف بها. وهذه التحركات تستحق إدانة المجتمع الدولي بأكمله. وأي جهد يستهدف إضفاء الشرعية على مثل هذه المجموعة من المرتزقة وعلى الآثار الناجمة عن التدخل برعاية أجنبية يشكل سوابق خطيرة بالنسبة للعلاقات الدولية.

إن الطالبان مؤهلون ليكونوا تجسيدا لمجموعة المرتزقة هذه. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ قدمت عرضا وافيا عن مرتزقة الطالبان لهذا المجلس. فهم يدعمون الإرهاب الدولي ويحمون من يمولونهم. وينتهكون حقوق الإنسان انتهاكا صارخا وعلى نطاق واسع، وخاصة جلد النساء وضربهم بالسلاسل. ويعرف أعضاء المجلس أن الطالبان يزرعون المخدرات ويجهزونها ويصدرونها. ومن المحزن أن من بين الانتهاكات الجديدة للقانون الإنساني الدولي التي يرتكبها الطالبان "التطهير العرقي" على النموذج الصربي الذي أصاب ٠٠٠ ١٤٠ أفغاني من غير البشتون، الذي نشرت عنه صحيفة النيويورك تايمز، وأبلغ عنه أيضا السيد نوربيرت هول، رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، والسيد بايك، المقرر الخاص لحقوق الإنسان في أفغانستان. ونحن نعتقد أن أحدث سلسلة من هذه الأعمال المشينة تمثل جرائم إبادة الأجناس وتستحق العقوبة وفقا للاتفاقيات ذات الصلة.

وفي ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧، قدم السيد تشونغ هيون بايك تقريرا الى لجنة حقوق الإنسان في جنيف. وأعلم اللجنة في تقريره بأن هناك ٠٠٠ ٢٥٠ أفغاني شردوا من قراهم منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وأطلع التقرير اللجنة أيضا على الانتهاكات الجسيمة لحقوق المرأة التي ارتكبها الطالبان، بما فيها ضرب ٢٢٥ امرأة بسبب عدم ارتدائهن الزي الذي فرضه الطالبان. ونساء أفغانستان اللواتي يشكلن أكثر من نصف السكان الأفغان يردن من مجلس الأمن أن يسمع شكاواهن.

وقعت أولى بوادر التطهير العرقي في سار - تشيشما، وهي قرية صغيرة تقع في شمال غربي كابول في وقت كانت حركة الطالبان تتعرض فيه لنكسات كبيرة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وذكر جون ف. بيرنز من صحيفة "نيويورك تايمز" القرار بأن تدمير القرى حدث بالفعل أثناء الـ ١٨ سنة التي وقعت فيها الحرب في أفغانستان، ولكن

"الاختلاف هذه المرة كان أن الرجال الذين دمروا سار - تشيشما هم المقاتلون ذوو العمائم من الطالبان المسلمين المتشددين الذين يفرضون نظاما اجتماعيا يعود الى القرون الوسطى في معظم أنحاء أفغانستان ... ويقول سكان قرية سار - شيشما أن ٣ مقاتلا من طالبان اندفعوا داخلين فجر يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، وقضوا عدة ساعات يسكبون صفائح الغازولين في باحات المنازل الـ ١٢٠ الواحد تلو الآخر، التي يعيش فيها مئات من الناس. ولم يتبق سوى هياكل الأسرة الملتوية وأدوات المطبخ المنصهرة."

وبالنسبة للطرد الإجباري للسكان المدنيين من غير البشتون في كانون الثاني/يناير، قدمنا معلومات مبكرة الى مجلس الأمن في الوثيقة S/1997/54 في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ومنذ ذلك الحين، أجبر الطالبان العديد من سكان القرى الآخرين على ترك ديارهم ومزارعهم. والتقدير الإجمالي للضحايا الذين واجهوا الطرد الإجباري منذ ذلك الحين تجاوزت ٠٠٠ ١٥٠ نسمة. ودولة افغانستان الإسلامية تتوقع جادة أن تعالج الأمم المتحدة هذه الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبها الطالبان. ونأمل ألا تعفو الأمم المتحدة عن مستشاري طالبان ولا عن مؤيديهم أو مموليهم.

وفي رسالتين متماثلتين مؤرختين ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧ - أي أمس - موجهتين الى الأمين العام وإليكم، سيدي، استرعيت انتباه مجلس الأمن الى حالة تثير القلق. ووفقا للروايات الموثوق بها، فإن مرتزقة الطالبان - الذين حصلوا مؤخرا جدا على دعم كبير من الخارج - يستعدون لشن هجوم ضخم على شمالي أفغانستان في الأيام القليلة القادمة. وتعبئة القوات التي تصل الى كابول لا تزال مستمرة. وآلاف من أفراد الميليشيا من الخارج، الذين شرحت هويتهم وجنسيتهم شرحا جيدا في رسائل

سابقة موجهة الى رئيس مجلس الأمن والأمين العام، جزء من عملية التعبئة. وقد يذكر المجلس مشاركة "العسكريين الأجانب" في النزاع الأفغاني، الأمر الذي جرى وصفه بأنه غير جائز في القرار ١٠٦٧ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وكذلك في قرار الجمعية العامة ١٩٥/٥١ باء المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

ودولة أفغانستان الإسلامية تود أن ترجو من مجلس الأمن أن يتخذ التدابير الوقائية الواجبة لوقف الهجوم الذي يؤثر تأثيرا سلبيا على عملية السلام، بالإضافة الى تسببه في حدوث كارثة اجتماعية.

لقد أكدنا دائما على الحاجة الى وجود مناخ إيجابي في الإقليم بصفته عاملا هاما لإنهاء الأزمة الراهنة في أفغانستان. وقد استحسنت رغبتنا هذه كل الدول المجاورة لنا باستثناء واحدة. ولا نزال ننتظر رؤية تغير في موقف تلك الدولة وتوجهها إزاء التعاون والتفاهم والمشاركة في كل الجهود المشتركة، بما فيها مبادرات السلام.

ونحن على ثقة من أن أمة باكستان تؤيد عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان وتفضل الصداقة والأخوة مع الأمة الأفغانية. وعندما حصل رئيس الوزراء ميان نواز شريف على أغلبية الأصوات في الانتخابات الباكستانية، تعززت آمالنا في أن يتخلى عن موقف الحكومة الباكستانية السابقة ويقود موقف باكستان الى مسار الأخوة وحسن الجوار والاحترام المتبادل. ووعده بإعادة النظر في سياسة باكستان تجاه أفغانستان يشير أساسا الى موافقته على تفضيل الناخبين الباكستانيين للصداقة والاحترام المتبادل والأخوة. ونأمل أن يساعدنا الوفاء بهذا الوعد في عملية السلام ويوقف تدفق الأسلحة والمساعدات الى مجموعة في أفغانستان تود فرض حكم عسكري وحشي.

ووقف المساعدات عبر الحدود للطالبان يمثل خطوة أولى صوب تحقيق المصالحة والسلام والاستقرار في بلدنا. وإذا كان هناك أي بلد يتوهم أنه سينجو من عواقب لهيب الحرب والعنف الذي يزكيه الطالبان، فإننا نذكره بأن عليه أن يفكر في ذلك مليا.

وأود أن أشير الى عامل آخر يؤثر على الحالة الأفغانية الراهنة، وهو مشروع خط أنابيب الغاز والنفط، الذي أشارت إليه مجلة "فار إيسترن إيكونوميك ريفيو" في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧ على أنه نسخة جديدة لوسط آسيا من اللعبة الكبرى للقرن التاسع عشر.

ودولة أفغانستان الإسلامية تدرك جيدا الأهمية الاقتصادية البالغة لمشروع خط أنابيب الغاز والنفط من تركمانستان الى باكستان، وربما الهند، عبر أراضي أفغانستان. والأهمية التي تعلقها بعض البلدان الصناعية على هذا المشروع، والاهتمام الذي تبديه الشركات الكبرى بإنشاء هذا الخط أصبحا يمثلان لعبة سياسية تقليدية وصراعا على السيطرة على طريق الحرير القديم، مما يشير الى سباق لتأمين الحصول على خطوط أنابيب الطاقة. ولا شك في أن هذا التنافس يوشك أن يتمخض عن آثار سياسية كبرى تعرض السلم والاستقرار الإقليميين للخطر.

إننا نقدر هذه الفرصة التاريخية. ونحن على استعداد لجني ثمار هذا المشروع إذا كان يخدم المصالح العليا لأفغانستان. ذلك أننا لا يمكننا أن نكون جزءا من لعبة سياسية لأننا عانينا بما فيه الكفاية. وما نحتاج إليه هو السلام. وخلاصنا يعتمد على وحدتنا الوطنية. ولتحقيق ذلك، فإننا في حاجة الى المصالحة الوطنية. وإنشاء مشروع خط الأنابيب يكمل السلام والمصالحة في أفغانستان ويستهدف إطفاء لهيب الحرب بدلا من إذكائه. واستمرار الحرب والعنف في أفغانستان لن يسفر إلا عن تأخير إنشاء مشروع خط الأنابيب، بالإضافة الى تعمير وإعادة تأهيل وطننا الذي مزقته الحرب.

وكما ذكرنا في اجتماعات منظمة التعاون الاقتصادي، وكما أبلغنا اتحاد شركتي يونوكال - دلتا وبرايداس - الشركتان الرائدتان المتنافستان على المشروع - وامتثالا لمذكرة التفاهم التي وقعتها أفغانستان وأوزبكستان وباكستان وتركمانستان في القمة الرابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي المنعقدة في عشق أباد في أيار/مايو ١٩٩٦، تؤمن أفغانستان بأن من الأفضل أن يجري إنشاء هذا المشروع من قبل اتحاد شركات يمثل كل الشركات متعددة الجنسيات التي تهتم بالمشروع. وإلا، فسنكون على استعداد للتفاوض مع شركة لا تربط المشروع بأية شروط سياسية، وسنكون على استعداد لاتخاذ خطوات أولية عملية لتنفيذ المشروع.

ولتحقيق تسوية سياسية دائمة في أفغانستان ولتخفيف الشواغل الدولية والإقليمية إزاء الصراع الذي طال أمده في أفغانستان، فإننا نعتقد أن مجلس الأمن سيأخذ بعين الاعتبار جميع الحقائق القاسية والمعقدة في

بلادنا. إن جمهورية أفغانستان الإسلامية تتعاون تعاونا نشطا مع رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان وستنظر بروح إيجابية في أية خطة سلام تتسق وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

إن الحل العسكري في أفغانستان سيشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في المنطقة. وتوضح الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٧، ما يلي:

"يبدو بالاستناد إلى ما يقوله الطالبان أو ما يقومون به من أنشطة على أرض الواقع، أنهم مصممون على الفوز بالسيطرة العسكرية والسياسية على كل أفغانستان وتحقيق حلمهم - وأؤكد على "حلمهم" - في إقامة دولة إسلامية. وهم يعتبرون الجانب الآخر معارضا لهذا الهدف". (S/1997/240، الفقرة ٧)

ونعتقد مخلصين أن مجلس الأمن ينبغي أن يتخذ التدابير الملائمة، بما في ذلك الجزاءات ضد الطالبان ومؤيديهم الذين يمدونهم بالأسلحة والدعم السوقي ويعظون باتباع سياسة الترضية إزاء الطالبان.

وإن المعارضة الشعبية المسلحة، بما في ذلك الاضطرابات المدنية الجماهيرية ضد الطالبان، تستمر في الازدياد. والعديد من المقاطعات في إقليمي كونا - ولغمان الشرقيين والإقليم الشمالي الغربي تم تحريرها مؤخرا بمساعدة المجلس الأعلى للدفاع عن أفغانستان.

وكل ما قلته لا يستهدف تبرير اعتبار دولة أفغانستان الإسلامية الدولة الوحيدة القادرة على تحقيق السلام في جميع أنحاء البلاد، بالرغم من أنه جرى توسيع أسس الحكومة بصورة كبيرة، بما في ذلك المجلس الشرقي لنانغارهار. بل بالأحرى، يستهدف التركيز على الآثار الخطيرة التي تترتب على استمرار تقديم المساعدة لحركة الطالبان التي تمثل تهديدا للديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام والاستقرار - لا في أفغانستان فحسب بل في المنطقة بكاملها أيضا.

ودولة أفغانستان الإسلامية، إذ تمسكت تمسكا شديدا بمُثُل الأمم المتحدة، بالرغم من الصعوبات التي لا حصر لها، فقد ناضلت من أجل الحفاظ على الاستقلال الوطني والوحدة الوطنية والسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لأفغانستان ولا تزال مستمرة في القيام بذلك. ولئن كنا نعتقد أنه لا يوجد حل عسكري للمشاكل المتعددة الجوانب لبلدنا، فإن دولة أفغانستان الإسلامية ليس لديها أي خيار ناجع سوى مقاومة جدول أعمال الطالبان. وقبل سنوات قليلة، أوقفنا اندفاعة سوفياتية باتجاه الجنوب، وذلك لإبقاء جزء من العالم أكثر أمنا. واليوم فإننا نسعى لاحتواء الطالبان داخل أفغانستان، لأننا نلتزم بالسلام والاستقرار الإقليميين والعالميين. إلا أننا لا نزال على اقتناع بأن عودة السلام والاستقرار إلى أفغانستان يتطلب اتفاقا وطنيا يتم التوصل إليه بين جميع الأطراف. ولا يمكن تحقيق هذا إلا من خلال مفاوضات جادة، هذه المفاوضات التي أعربت دولة أفغانستان الإسلامية دوما عن استعدادها لعقدها. واليوم، لا نزال على استعدادنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير خارجية أفغانستان بالنيابة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يسرني أن أرحب هنا اليوم، في هذه القاعة بوزير الشؤون الخارجية بالنيابة في أفغانستان السيد غفورزاي.

رغم انقضاء شهر على تقديم الأمين العام لتقريره عن أفغانستان إلى مجلس الأمن وإلى الجمعية العامة، ما زالت الحالة في هذا البلد محتفظة بزخمها المخيف. فالحالة العسكرية تتردى والجهود الرامية إلى تحقيق التسوية السياسية ما زالت على جمودها. وهناك استمرار لانتهاك حقوق الإنسان، وبخاصة استمرار التمييز ضد النساء.

ولا تزال أفغانستان تشكل مصدرا للانتشار غير المشروع للمخدرات والإرهاب الدولي. وهكذا، فالحالة في هذا البلد ما زالت تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة، ومحفوفة بخطر وقوع كارثة إنسانية واسعة النطاق.

وتشعر روسيا بعميق القلق إزاء مسار الأحداث هذا. ومما يؤسف له أن الفصائل المتحاربة في أفغانستان لم تأبه بالنداءات العديدة، ومنها، النداء الذي وجهه مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن ضرورة التخلي عن محاولات حسم النزاع بالوسائل العسكرية.

ونشعر بالهلع خصوصا إزاء حقيقة أن حركة الطالبان ما زالت تحاول الدفع قدما بجهودها العسكرية. ومن المعروف جيدا، علاوة على ذلك، أنه بسبب موقف الطالبان، لم يتوصل الفريق العامل المشترك بين الأفغان إلى أية نتائج في الاجتماعات التي عقدها تحت رعاية

بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان. وبعد ذلك، بذل رئيس البعثة الخاصة، السيد هول، الجهود لعقد اجتماع سياسي للأطراف الأفغانية، إلا أن تلك الجهود لم تسفر أيضا عن أية نتائج حتى الآن.

وإننا نطلب إلى جميع الأطراف الأفغانية - وعلى رأسها حركة الطالبان - أن تنفذ قرارات الأمم المتحدة وأن تتعاون تعاونا كاملا مع بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان وأن تسير في طريق المفاوضات. وبهذه الطريقة فقط، وليس بتصعيد الضغط العسكري، يمكن تحقيق سلام دائم في أفغانستان. وأن حل مشكلة تحقيق المصالحة الوطنية والتسوية السياسية المستقرة لهذا النزاع، الذي استمر سنوات عديدة، ممكن من خلال إنشاء حكومة انتقالية تمثيلية تماما وذات قاعدة عريضة. ولهذا الغرض، يجب على الأطراف الأفغانية أن تتوقف فورا عن الأعمال القتالية، وأن تتخلى عن استخدام القوة وأن تنحي جانبا خلافاتها باسم المصلحة العليا للشعب الأفغانستاني.

ويؤيد الاتحاد الروسي تأييدا تاما أنشطة بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، التي يرأسها السيد هول، وهو على استعداد لمواصلة تقديم المساعدة اللازمة. ويجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور محوري في الشؤون الأفغانية، من خلال جملة أمور، منها كفالة التنسيق الملائم للجهود الدولية الرامية إلى دعم تحقيق التسوية وممارسة الضغط على الأطراف الأفغانية. والواقع أننا نعتقد أن الأمم المتحدة، وبخاصة البعثة الخاصة، لديها كل الفرص لتعزيز دورها.

من الصعب الموافقة على القول بأن الصراع الفظيع في أفغانستان بقي على ما يبدو على هامش اهتمامات مجلس الأمن إلى حد ما. ونرى أنه يجب على المجلس، لدى الاضطلاع بوظائفه بموجب الميثاق، أن يواصل باستمرار متابعة تطور الحالة في أفغانستان والاستجابة لها على نحو واف من خلال اتخاذ التدابير المناسبة. وقرارات المجلس السابقة تتضمن أساسا جيدا للبحث عن وسائل تسوية الصراع. ويجب تنفيذ تلك القرارات. ومن بينها وجوب الكف عن مد الفصائل المتحاربة بالأسلحة وعن تقديم الأنواع الأخرى من المساعدات العسكرية لها.

ويجب على الدول التي تتمتع بنفوذ في الشؤون الأفغانية ألا تألو جهدا لنقل الحالة إلى القنوات السياسية. ونرجو أن يوفر الاجتماع الذي سيعقده الأمين العام، والاجتماع الثاني للدول المعنية بأفغانستان، زخما إضافيا للتوصل إلى الاتفاق بشأن النهوج المفضية إلى تسوية أفغانية.

والحالة الإنسانية المعقدة تتطلب أيضا تدابير أخرى لتخفيف معاناة الشعب الأفغاني. ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن المساعدة الإنسانية يجب ألا تستخدمها الفصائل في هذا القتال كأداة للمساومة كي تجتذب إلى جانبها سكان هذه المنطقة أو تلك من البلاد. ونرى أن من الأهمية بمكان أن تقدم المنظمات الإنسانية المساعدة إلى جميع المحتاجين، في أراضي أفغانستان قاطبة.

والاتحاد الروسي يبذل قصارى جهده لتعزيز قضية التسوية في أفغانستان. وأن روسيا وبتشاور وثيق مع شركائها في رابطة الدول المستقلة في آسيا الوسطى - أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان - تتابع الحالة بحذر وتتخذ خطوات تستهدف تعزيز الحوار السياسي ومنع الأزمة الأفغانية من ترك وطأة سلبية على كامل منطقة آسيا الوسطى. وفي نفس الوقت، نواصل اتصالاتنا المفيدة والمثمرة للغاية حول أفغانستان مع الدول الأخرى في المنطقة وخاصة الهند وإيران وباكستان. ونرى أن الجهد المنسق لجميع الدول المعنية سيساعد في التوصل إلى صيغة مقبولة للجميع من أجل تسوية في أفغانستان.

ويرى الوفد الروسي أن مجلس الأمن سيتناول القضايا الأفغانية في المستقبل. ونرى أنه، عقب نتائج مناقشة اليوم للحالة في أفغانستان ستكون هناك حاجة إلى أن يعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا، يؤكد مرة أخرى بوضوح النهج الأساسي للأمم المتحدة نحو التسوية في أفغانستان.

السيد وانغ شويشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يعقد مجلس الأمن هذه الجلسة الرسمية لمناقشة مسألة أفغانستان، وهذا يبين بوضوح الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على هذه المسألة. وأملنا الوطيد أن تؤدي المناقشة المفتوحة التي تجري اليوم إلى تسوية للمسألة الأفغانية.

إن التناحر بين الفصائل الأفغانية والصراع الذي طالت مدته أحدثا معاناة وبؤسا دائمين للشعب الأفغاني. وقد أدى الصراع الأفغاني إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة. وتود الصين، بوصفها بلدا مجاورا لأفغانستان أن تعرب عن قلقها البالغ وانزعاجها الشديد. وترى الحكومة الصينية أن تحقيق المصالحة الوطنية هو مفتاح

التسوية العادلة والدائمة للمسألة الأفغانية. وتعتمد التسوية النهائية لهذه المسألة، بصورة أساسية، على الشعب الأفغاني نفسه. وبالتالي، يجب، أولا، على جميع الأطراف المعنية أن تبين الإرادة السياسية المخلصة لتسوية خلافاتها من خلال المفاوضات السلمية. ثانيا، ينبغي للأطراف المعنية أن تباشر فورا تنفيذ وقف إطلاق النار والتوقف عن جميع الأعمال القتالية. ونرى أن محاولة استخدام الوسائل العسكرية لتسوية الصراع لن تؤدي إلا إلى تفاقم الصراع، مما سيغرق الشعب الأفغاني في البؤس المدقع إلى ما لا نهاية.

وهذه المشكلة لها أسباب معقدة عديدة. ونحث جميع الأطراف على أن تراعي المصالح الأساسية للشعب الأفغاني. وأن تدفن الأحقاد وأن تنحي جانبا خلافاتها السياسية والدينية وأن تعمد إلى الدخول في مفاوضات جدية من أجل إنشاء حكومة مستقرة، واسعة القاعدة تكون مقبولة لجميع الأطراف، في أقرب وقت ممكن.

ونقدر ونؤيد المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص في السعي إلى تسوية سياسية لهذه المسألة. ونأمل أن تتمكن الأمم المتحدة من مواصلة القيام بدور قيادي مركزي في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، لاحظنا أيضا الجهود السياسية والدبلوماسية التي بذلتها البلدان المعنية بالمنطقة لإعطاء دفعة لتسوية هذه المسألة، ونرحب بتلك الجهود. وأملنا أنه من خلال الجهود المشتركة للمجتمع الدولي ستتهيأ الظروف المناسبة لتسوية هذه المسألة. ونحن نتطلع إلى اليوم الذي ستشهد فيه المسألة الأفغانية تسوية سياسية وشاملة.

السيد العربي (مصر): أولا أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفد مصر العميق للأمين العام على تقريره المقدم بتاريخ ١٦ آذار/مارس إلى كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن حول تطورات الأوضاع في أفغانستان في الأشهر الثلاثة الأخيرة، كذلك أعرب عن تقدير وفد مصر لمجهودات ممثله الخاص الدكتور نوربرت هول الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة والجهود المخلصة التي تبذلها الدول المهتمة للتوصل إلى تسوية سلمية وشاملة. كما يسعدني أن أرحب بوزير خارجية أفغانستان بالنيابة الذي استمعنا بإمعان شديد إلى بيانه.

إن انعقاد مجلس الأمن اليوم لتناول الموقف المتردي في أفغانستان يعكس بجلاء قلق المجتمع الدولي العميق والمستمر لأوضاع التوتر وعدم الاستقرار التي تشهدها أفغانستان للعام السابع عشر على التوالي، تلك الأوضاع التي أهلكت الشعب الأفغاني ودمرت قدراته واستنفدت موارده وباتت مصدرا من مصادر التوتر والقلق ليس فقط في منطقة وسط آسيا وإنما في مناطق أخرى عديدة، أصبحت تعاني من الآثار السلبية للأزمة الأفغانية. وقد تمثلت هذه المعاناة من أنشطة الإرهاب التي تتم على أيدي متطرفين من مختلف الجنسيات تلقوا تدريبهم في أفغانستان وأشير في هذا الصدد لما تردد مؤخرا من تقارير تفيد إعادة فتح معسكرين لتدريب الإرهابيين في إحدى المدن الجنوبية في أفغانستان. كذلك أشير إلى بعض التقارير الصحفية التي تؤكد وجود بعض الشخصيات التي تقود وتمول الحركات الإرهابية في مختلف أنحاء البلاد.

إن استمرار تفضيل بعض الأطراف الأفغانية المتحاربة للخيار العسكري وعنادها وعدم استجابتها لجهود الممثل الخاص المضنية والرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة إنما يؤكد على ضرورة تطوير الجهود الحثيثة القائمة الآن من جانب الأمم المتحدة، وتوجيه هذه الجهود نحو طرح خطوات أكثر عملية تقود إلى تهيئة الأجواء لتنفيذ ما طرح حتى الآن من مقترحات وتنفيذ القرارات الصادرة من الجمعية العامة ومجلس الأمن حول هذه المسألة.

لقد تضمن تقرير الأمين العام إشارة إلى بعض الاجتماعات الإقليمية في محاولات للتوصل إلى تسوية لهذه الأزمة. كما أشار التقرير إلى جهود البعثة الخاصة والتي تمثلت في عقد اجتماع لمجموعة العمل المشتركة بين الأطراف الأفغانية في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير من هذا العام في إسلام أباد وما تم خلال هذه الاجتماعات من مناقشة مجموعة من المسائل، من بينها وقف إطلاق النار وتبادل أسرى الحرب وغير ذلك من تدابير بناء الثقة. ومصر ترى أن هناك حاجة ماسة لتنسيق كافة الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية - تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة - مع توسيع نطاق هذه الجهود ليشمل وقف إطلاق النار وغير ذلك من التدابير الأخرى التي نوقشت والتي ستؤدي إلى نجاح هذه الجهود. ويمكن في هذا الصدد الاستناد إلى العناصر التي تمت مناقشتها بالفعل في اجتماعات مجموعة العمل المشتركة كنواة لبدء حوار جدي بين الأطراف الأفغانية تحت إشراف الأمم المتحدة.

ولعل اقتراح الأمين العام الوارد في التقرير بعقد اجتماع مشترك بين الأطراف الأفغانية يضم الأطراف المتحاربة ويعقد خارج أفغانستان تحت إشراف الأمم المتحدة - وبالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات الأخرى المعنية بهذا الأمر - هذا الاقتراح

يشكل في نظرنا أساسا واضحا لتحرك مستقبلي نأمل أن تؤيده كافة الأطراف الخارجية ذات العلاقة بالمشكلة الأفغانية، ونأمل أن يتقدم الأمين العام في أقرب فرصة بخطة محددة حول هذا المقترح على ضوء مشاوراته مع كافة الدول المهتمة والدول ذات النفوذ في المنطقة.

على صعيد آخر أبرزت دول حركة عدم الانحياز اهتمامها بالمشكلة الأفغانية في بيانها الختامي للاجتماع الوزاري الذي عقد في نيودلهي هذا الشهر من خلال ما أعربت عنه من ضرورة تحرك الأطراف الأفغانية نحو المصالحة الوطنية وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. ولعل هذا الاهتمام من دول عدم الانحياز بالإضافة إلى الاهتمام المتزايد لدول الاتحاد الأوروبي وبياناته المختلفة الصادرة حول الموضوع واهتمام دول رابطة الدول المستقلة والإعلانات الصادرة عنها كل ذلك يضيف الثقل المطلوب لتحرك عام وشامل بتأييد من المجتمع الدولي بكافة اتجاهاته وانتماءاته.

لقد أشار وفد مصر، في التاسع من نيسان/أبريل من العام الماضي، إلى أن شكل التسوية المطروح لا يعد السبب الحقيقي لاستمرار الأزمة الحالية، وأن جوهر الأزمة يتمثل في غياب الإرادة السياسية للسلام لدى بعض الأطراف. وقد أكدنا آنذاك أن الخروج من هذا النفق المظلم يتمثل في دفع الإرادات السياسية على مستويات ثلاثة: أولا، الإرادة السياسية للسلام لدى الأطراف الأفغانية المتحاربة والتي يبدو - كما يتواتر في كافة تقارير الأمين العام الصادرة حتى الآن - تفضيل بعضها للخيار العسكري؛ ثانيا، التأكيد على أن نقطة الانطلاق نحو أي جهد ملموس للأمم المتحدة تبدأ من وقف كافة المساعدات العسكرية الخارجية المقدمة لأطراف الصراع؛ ثالثا، الإرادة السياسية للمجتمع الدولي والذي بدا أنه مستعد منذ نهاية العام الماضي في إعادة تركيز اهتمامه على الحالة في أفغانستان. وقد تمثل ذلك، من جملة أمور - في تشكيل مجموعة الدول المهتمة بأفغانستان وذات النفوذ والتي عقدت أول اجتماعاتها في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بناء على مبادرة من الدكتور بطرس غالي، الأمين العام السابق للمنظمة، والتي نأمل أن تتاح لها الفرصة لأداء الدور المطلوب منها.

فالمطلوب الآن هو إبراز أهمية المسألة الأفغانية على سلّم أولويات عمل الأمم المتحدة، والعمل في نفس الوقت على دفع الإرادة السياسية للأطراف الأفغانية وللدول ذات النفوذ لتوجيهها نحو تحقيق السلام الشامل في أفغانستان.

من الأمور التي تدعو إلى القلق الشديد أن نرى الانعكاسات السلبية لأوضاع التوتر في أفغانستان على المواطن الأفغاني الذي تستمر معاناته باستمرار من حالة اللاسلم التي تشهدها بلاده، إن استمرار مخاطر انتشار الألغام ووضع سوء التغذية المتفشي، وتزايد مشاكل اللاجئين والمشردين تزيد من الإلحاح للتوصل إلى تسوية عاجلة.

ومن ناحية أخرى وبالرغم من أنشطة الإنعاش التي تضطلع بها الأمم المتحدة في أفغانستان، والتي بدأت تظهر لها نتائج هامة وملموسة بعد النداء الموحد الذي أصدره الأمين العام والذي تلاه انعقاد اجتماع عشق آباد لمساعدة أفغانستان، ظلت هذه الأنشطة لا تمثل في واقع الأمر سوى جزء ضئيل من حجم المساعدات الضخمة التي تحتاجها أفغانستان. فالبنية الأساسية تحتاج بشدة إلى خطط إنعاش مستمرة ومدعومة من المجتمع الدولي.

وفي هذا الإطار يود وفد مصر أن يؤكد على أهمية خلق التوازن والارتباط بين الجانب السياسي والجانب الاقتصادي في عملية التسوية السلمية في أفغانستان، إذ أن الربط بين هذين الجانبين يمثل أحد الأساليب العملية لجذب الأطراف الأفغانية، أو ردعها إذا استلزم الأمر، وذلك بربط المساعدات الاقتصادية بمدى المرونة الذي يبديه كل طرف من أطراف النزاع في جهود التسوية السياسية.

في النهاية يود وفد مصر أن يؤكد أن جلسة النقاش العام هذه قد تدفع لإيجاد تسوية سياسية لمشكلة أفغانستان. ولكن هذا يستلزم حوار سياسي واسع يتم خلاله تحقيق المصالحة الوطنية بما يكفل الحفاظ على سيادة أفغانستان ووحدتها وسلامة أراضيها، ويعزز من جهود التنمية والإعمار وإعادة البناء بشكل يسهم في العودة الفورية للاجئين والمشردين إلى وطنهم وفي تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء لشعب أفغانستان الشقيق.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد ناقش هذا المجلس في آخر مرة الحالة المقلقة في أفغانستان في جلسة رسمية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. ومن المفيد أن نفعل ذلك مرة أخرى، ولا سيما في الوقت الذي نستطيع فيه أن نستفيد من وجود السيد هول رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، هنا في نيويورك.

ولا تزال المملكة المتحدة تشعر ببالغ القلق إزاء استمرار القتال في أفغانستان ومعاناة شعبها. ونأمل أن يبرهن الربيع أنه فصل لحملة سلمية لا هجمة عسكرية. إن البحث المستمر لا يزال ضرورة حيوية.

ويقف في صدارة هذا البحث السيد هول وبعثة الأمم المتحدة الخاصة. وتستحق بعثة الأمم المتحدة الخاصة كل الدعم من هذا المجلس ومن كل الدول الأعضاء. لقد وصف قرار الجمعية العامة ١٩٥/٥١ الأمم المتحدة بأنها الوسيط المعترف به دوليا وأبرز دورها المركزي والمحايد في السعي إلى حل سلمي. ونحن نؤيد تماما هذا الوصف.

ومن بين المنجزات الأخرى للسيد هول وبعثة الأمم المتحدة الخاصة نشيد بصفة خاصة بنجاحهما في جمع الأطراف الأفغانية معا في إسلام أباد في مناسبتين خلال الأسابيع القليلة الماضية. ومن الضروري أن تحصل البعثة الخاصة على كل مساعدة للبناء على أساس هذه الاتصالات. ويجب أن تستفيد من نفوذ دول المنطقة على مختلف الفصائل. ونأمل أن تتكثف اتصالات بعثة الأمم المتحدة الخاصة مع هذه الدول على النحو المتوخى في قرار الجمعية العامة ٨٨/٥٠. وينبغي لكل الدول أن تقدم كامل دعمها لبعثة الأمم المتحدة الخاصة وأن تمتنع عن أي مبادرات موازية يمكن أن تتعارض مع جهودها.

إننا نشعر بالقلق من أن الأطراف ما زالت تتلقى الأسلحة من الخارج، على الرغم من النداء الواضح في قرار مجلس الأمن ١٠٧٦ (١٩٩٦) بوقف هذا. ولقد اعتمد الاتحاد الأوروبي حظرا على مبيعات الأسلحة إلى أفغانستان وأيدته الدول المرتبطة به. وينبغي للبلدان الأخرى أن تعتمد موقفا مماثلا يقوم على ضبط النفس.

إن الحل العسكري لا يمكن أن يتيح سلاما دائما في أفغانستان. ونأمل أن تستوعب الفصائل هذا الدرس فتغني الشعب الأفغاني الذي طالت معاناته، عن الابتلاء بجولة أخرى من القتال. ويجب أن تكون أولوية بعثة الأمم المتحدة الخاصة التفاوض بشأن الوقف الفوري لإطلاق النار. ويجب أن تستمر أيضا في العمل من أجل تسوية تتيح حكومة انتقالية ذات قاعدة عريضة تمثل الجميع وتحافظ على سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية. ولا يمكن أن يكون هناك سلم دائم إذا ظل البلد تعصف به الانقسامات الطائفية. ويجب على كل الفصائل أن تكون متفتحة للعمل سويا مع الفصائل الأخرى وأن تحترم حقوق المؤمنين بمختلف العقائد وحقوق المجموعات العرقية المختلفة.

ويمكن لوكالات الأمم المتحدة أن تناقش أيضا مع الفصائل التدابير العملية التي يمكن أن تحسن مستقبل أفغانستان. وتحتاج الفصائل إلى تفهم أفضل لتبعات الحرب، وتقدير مزايا السلم وحاجة أفغانستان إلى أن تضطلع بدور بناء في استعادة الاستقرار في المنطقة. وتتضمن هذه المسائل الصحة، وإزالة الألغام، وعودة اللاجئين والتعمير الاقتصادي.

وثمة أولوية خاصة لاقتلاع جذور ثقافة المخدرات الإجرامية التي تعم أفغانستان وتترك آثارا ضارة تتجاوز حدود أفغانستان. والفصائل ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي لمعالجة هذه المشكلة. وتتوقع أن يتم الوفاء بهذه الالتزامات. وتبرعت المملكة المتحدة بدورها بمبلغ ٠٠٠ ٩٠٠ جنيه استرليني لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات في أفغانستان، وهذا التبرع مشروط بالتعاون التام من قبل الأطراف مع برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات. كما تعهدنا بتقديم مبلغ آخر قدره مليون جنيه استرليني.

ولا تزال المملكة المتحدة من أكبر مانحي المعونة الإنسانية الى أفغانستان. وقد تبرعت بمبلغ ٧ ملايين جنيه استرليني للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وسنواصل العمل مع المانحين الآخرين من أجل ضمان أن تبلغ تلك المعونة جميع الأفغان، بصرف النظر عن الجنس وانسجاما مع نهج قرار مجلس الأمن ١٠٧٦ (١٩٩٦)، الذي يندد بالتمييز ضد النساء والبنات. وقد كنا سعداء بالمشاركة في اجتماع المانحين في عشق أباد في كانون الثاني/يناير، والذي أكد هذا التوجه. ونشجع جميع الوكالات العاملة في أفغانستان على مواصلة العمل وفقا لمجموعة واحدة من المعايير المتعلقة بإتاحة الفرصة للجميع في هذا الصدد.

ووافق الاجتماع أيضا على ترتيبات لتحسين تنسيق المعونة الإنسانية من قبل الأمم المتحدة. وهذه الترتيبات بحاجة الى التطبيق الكامل الآن. ومن الضروري أيضا أن يعمل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المعونة الإنسانية الى أفغانستان يدا بيد مع بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان فهما يشاطران الرغبة المشتركة في السلم في أفغانستان، ويجب أن يسخرا كل طاقات جهود المعونة والعملية السياسية.

ونحيي عمل الوكالات الإنسانية في أفغانستان. فهي تعمل بدأب، وفي ظروف خطيرة دوما، من أجل مساعدة ضحايا الصراع. ويجب على الفصائل أن تحترم وكالات المعونة، المتواجدة هناك لمساعدة الشعب الأفغاني.

لقد عانى شعب أفغانستان لفترة طويلة. ويجب أن يرسل المجتمع الدولي رسالة واضحة مفادها أنه يريد هذا الربيع أن يكون فصلا للسلم، لا لمزيد من القتال والتعاسة. ويجب أن تكثف بعثة الأمم المتحدة الخاصة جهودها من أجل إيجاد الحل. وإن نجاحها سيعتمد على قيام جميع الدول بتقديم الدعم، وقطع الدعم الخارجي عن الفصائل، ومواصلة تقديم المعونة الى الشعب. ونناشد جميع الدول أن تفعل ذلك فحسب.

السيد كابرال (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد احتلت أفغانستان لعدة سنوات، على نحو مستمر مزعج، موقع الصدارة من الساحة الدولية. ولما كانت السيطرة على أفغانستان، كما قيل لنا، أحد العناصر الحاسمة من استراتيجيات الهيمنة، القديمة والجديدة على حد سواء، ظل هذا البلد دوما هدفا للأطماع. ومع ذلك، وبالرغم من تقلبات الزمن والمحن، حاولت أفغانستان أن تسترد مكانها في العالم بعد أن حققت استقلالها - بعد أن حررت نفسها، يجب أن أعترف - في عام ١٩١٩.

وبعد اعتماد الدستور في عام ١٩٦٤ الذي فصل السلطات السياسية والتشريعية والقضائية، ساد استقرار نسبي، فتح الطريق أمام تمتع المواطنين الأفغان من كلا الجنسين بحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية. وللأسف لم تستمر تلك الفترة طويلا، بعد أن قطعها انقلاب عسكري في عام ١٩٧٣. وأصبحت بهذا أفغانستان مرة أخرى أهم نقطة في حرب النفوذ بين بلدان المنطقة وبيدقا في شطرنج السياسة العالمية. وإخضاع هذا البلد للتبعية في عام ١٩٧٩ ضاعف حدة التناحر بين الشرق والغرب وزاد لهيب التوتر الذي سببته الحرب الباردة اشتعلا. وتطور الأحداث التي قهرت دوما الشعب الأفغاني، معروف جيدا لنا، ولا حاجة بنا الى الخوض فيه بالتفصيل مرة أخرى، إلا للإعراب عن انشغال غينيا - بيساو إزاء تدهور الحالة.

وتقارير الأمين العام المتعاقبة عن أفغانستان تكفي لتوضيح أنه بالرغم من جهود الأمم المتحدة لا تزال الأزمة على أشدها. ولقد حاول مجلس الأمن، والجمعية العامة، وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي: كل هذه المنظمات عن طريق العديد من القرارات، أن ترسم الطريق الذي يجب اتباعه في السعي الى الحل السلمي للصراع في أفغانستان. ولم يتيسر حتى الآن تحقيق حل تفاوضي ظل المجتمع الدولي يدعو اليه لعدة سنوات. والحرب مستمرة لأن الفصائل عجزت حتى الآن عن التوصل الى تفاهم فيما بينها، مما أدى للأسف الى القتال المستمر والدمار الكامل للبلد.

ويجتمع مجلس الأمن اليوم في لحظة حرجة من تاريخ أفغانستان. فالأخبار الواردة من هذا البلد مزعجة جدا. والعنف يستمر والضحايا بين السكان المدنيين يسقطون. والشعب، في أفغانستان، يتحمل مشاق حرب لا يتردد فيها المتصارعون عن استخدام الأساليب الدنيئة لتحقيق مآربهم.

ويتوجب علينا أن نعمل، وأن نوحد جهودنا، لأن استمرار هذا الصراع يضر أيضا بالبلدان المجاورة، حيث لجأ مئات الآلاف من البائسين طلبا للمأوى، ولأنه يعرض حقا السلم للخطر في هذا الجزء من العالم. وهذا هو السبب الذي من أجله يعتبر وفدنا أننا يجب ألا ندخر أي جهد قد يؤدي الى وقف الأعمال القتالية وإلى وقف إطلاق النار - الذي سيشكل نزع سلاح كابول عنصرا رئيسيا فيه.

وفي هذا السياق يسعدنا أن نلاحظ الاهتمام الخاص الذي يوليه الأمين العام نفسه للصراع. ونؤيد جميع مبادراته من أجل إيجاد حل دائم. ونشعر بالبهجة إزاء التقدم المحرز من جانب بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، التي يستحق موظفوها إعجابنا وامتناننا ودعمنا، في ضوء المخاطر العديدة التي يواجهها هؤلاء الأفراد يوميا في قيامهم بعملهم النبيل.

وبغية أن تكون مناقشتنا بشأن الحالة في أفغانستان في مجلس الأمن مفيدة، يجب أن تقدم إطارا للعمل يتسم بأخذ اهتمامات كل طرف بعين الاعتبار، بالإضافة الى آراء جميع الأطراف المعنية، ويجب أن تشجع على وضع تفاصيل نهج جماعي - وهو الأداة الوحيدة لتحقيق السلام.

ويجب أن يبذل المجتمع الدولي، وبلدان المنطقة بصفة خاصة، كل جهد من أجل إقناع الفصائل الأفغانية بأن من الضروري وضع حد للقتال والسير على طريق المفاوضات دون مزيد من التأخير. كما أن البلدان المجاورة لأفغانستان، بممارستها ضغوطا على المتخاصمين بهدف تعميم الاستقرار، تستطيع أيضا ويتوجب عليها في الواقع أن تقوم بدور حاسم في استعادة السلم.

لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري مقبول لأنه من أجل أن يكون السلم دائما، يجب أن يستند على المصالحة الوطنية وعلى حق جميع الفصائل في المشاركة في

حكومة تمثل جميع فئات السكان الأفغان في تنوعهم العرقي والتعددي الكامل.

ويجب أن يستلهم زعماء الفصائل الأفغانية طموحهم من المبادئ العالمية للديمقراطية، وأن يشجعوا على إنشاء هياكل سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة تحترم التوازن العرقي والديموغرافي وتضمن المساواة بين المواطنين وبين الجنسين. هذه الظروف ضرورية لضمان الازدهار الكامل لشعبهم والتطور المنسجم لبلدهم.

ويجد المجتمع الدولي من الصعب قبول فرض قوانين تمييزية على الفتيات والنساء الأفغانيات، بحرمانهن من حق التعليم والحق في الأجر المتساوي عن عملهن انتهاكا لأهم الحقوق الأساسية المعترف بها عالميا والتي يحق لأي إنسان أن يتمتع بها. كما لا نقبل بأن تصبح أفغانستان مرتعا للإرهاب أو مركزا للاتجار غير المشروع بالمخدرات.

إن أفغانستان، وهي بلد ترجع ثقافته وتاريخه الى خمسة آلاف سنة، لا يمكن أن تنجرف الى ممارسات عصور بائدة، ممارسات تتناقض مع مفاهيم الإسلام، الذي يعطي للتسامح واحترام الآخرين أولوية عليا. إن هذا البلد - الذي أتاح الممر المفضل لطريق الحرير القديم، والذي شهدت جباله الشامخة بعض أعظم الشخصيات في التاريخ: داريوس الأول، والاسكندر الكبير، وجنكيزخان، على سبيل المثال لا الحصر - لا يمكن أن يغرق في الظلمات، فيرفض جميع أفكار التقدم أو الانتماء الى عالم عصري مستقل.

إن أفغانستان تستحق أن تستأنف شغل مكانها الحقيقي في بوتقة الأمم. ويشعر وفد بلدي بالسرور لكون الأمين العام قد طلب عقد مؤتمر ثان يوم ١٦ نيسان/أبريل لجمع البلدان المعنية بالأزمة الأفغانية. ويحدونا الأمل في أن يتمكن المشاركون في ذلك الاجتماع من دراسة جميع السبل الآيلة إلى تعزيز المناقشات فيما بين الأفغانيين بغية وضع حد للأعمال العدائية، فضلا عن السبل الآيلة إلى تنفيذ توصيات المحفل الدولي بشأن المساعدة المقدمة إلى أفغانستان الذي انعقد في كانون الثاني/يناير الماضي في عشق أباد.

وفي الختام، إن الحالة في أفغانستان لا تزال مبعث قلق للمجتمع الدولي بأسره. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدورها المركزي ودورها الذي لا يستعاض عنه بحثا عن إيجاد حل سياسي للصراع، لأن من الواضح أننا لا نستطيع أن نقبل بجدوى اعتماد الخيار العسكري. ويجب أن يتخذ مجلس الأمن خطوات من أجل تحقيق ذلك الغرض عن طريق كفالة أن تشارك جميع الأطراف المعنية مشاركة كاملة في المفاوضات المتعلقة بالمصالحة الوطنية وتشكيل حكومة تمثيلية واسعة النطاق. وفي هذا الصدد، ينبغي تشجيع جميع بلدان المنطقة على بذل قصارى جهدها من أجل وقف تدفق الأسلحة إلى أفغانستان، والطلب إليها أن تتعاون مع بعثة الأمم المتحدة الخاصة، وأن تمتنع عن أي تدخل قد يعرقل التقارب بين الفصائل. ويجب أن يلتزم الزعماء الأفغانيون من جانبهم أمام المجتمع الدولي بوقف الاتجار بالمخدرات، وبكفالة ألا يحتضن بلدهم الإرهاب الدولي. ومن واجبنا أن نضمن أمن موظفي المنظمات الإنسانية وأن نتأكد من عدم وجود عقبات تمنع أولئك الرجال والنساء من إيصال المساعدة الإنسانية اللازمة إلى المحتاجين. ويجب عدم إخضاع الفتيات والنساء في أفغانستان لقوانين تمييزية تنتهك، مثلما ذكرنا بالفعل، حقوقهن الأساسية وتسهم في تأخير إحراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلد.

ويحدو غينيا - بيساو الأمل في أن يراعي مجلس الأمن الآراء التي تعرب عنها جميع الوفود في المناقشة بشأن مسألة أفغانستان، وفي أن يعرب بوضوح عن موقف يتفق عليه يعزز بناء السلام في ذلك البلد الذي عانى سكانه الأمرين والذي يستحق اهتمامنا المتواصل وجميع المساعدات الإنسانية التي يتطلبها.

السيد ديجامين (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن مجلس الأمن في القرار ١٠٧٦ (١٩٩٦)، والجمعية العامة في القرار ١٩٥/٥١ أعربا عن المبادئ الأساسية لتحقيق تسوية للصراع في أفغانستان كما يلي: يجب على الأطراف الأفغانية أن تضع حدا للأعمال العدائية وأن تشارك في إجراء حوار سياسي؛ ويجب وقف التدخل الخارجي، ولا سيما في شكل الإمداد بالأسلحة؛ وللأمم المتحدة دور مركزي تضطلع به في تسوية الصراع، بادئ ذي بدء من خلال العمل الذي تقوم به البعثة الخاصة في أفغانستان.

إن التقرير الأخير للأمين العام يشير إلى الجهود الدؤوبة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة الخاصة من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار. ويشير كذلك إلى أن المساعدة الإنسانية ما زالت مستمرة في ظل ظروف صعبة في أغلب الأحيان. ولا بد لنا من الإشادة بهذه الجهود، وتود فرنسا في هذا السياق أن تشكر جميع أولئك الذين ساعدونا في إطلاق سراح الفرنسيين اللذين

يمثلان منظمة غير حكومية كانا مسجونين في كابل لفترة شهر.

غير أن الحالة التي يصفها الأمين العام تبين أنه لم يتم إحراز تقدم كبير في تنفيذ المبادئ المعرب عنها في قراري الأمم المتحدة. ونلاحظ، مثلما يلاحظ الأمين العام، أن الفصائل المتحاربة لم تلتفت إلى المناشدات المتكررة لإحلال السلام، وتبدو مصممة على اتباع الخيار العسكري. ويشير الأمين العام إلى أنه يعتقد اعتقادا واسع النطاق بأن التدخل الأجنبي لا يزال مستمرا. وتتصف الحالة الإنسانية بالإصرار على التمييز ضد المرأة، وبتشريد السكان وبالمعاملة السيئة التي يتعرض لها موظفو المنظمات الإنسانية.

ولا ينبغي لهذه الحالة أن تفضي إلى تثبيط العزائم أو اللامبالاة. والمبادرات الجديدة التي أعلنها الأمين العام تستحق تأييدنا. ونرحب خاصة مع الارتياح بعقد اجتماع جديد للبلدان المعنية، ونحن نحبذ عقد هذه الاجتماعات بصورة أكثر انتظاما. بالإضافة إلى ذلك، نؤيد فكرة تدخل مجلس الأمن تدخلا أكبر.

ونؤكد مجددا دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام الرامية إلى استئناف الحوار. ويحدونا الأمل في أن يتمكن الممثل الخاص من توسيع اتصالاته لتشمل متنفذين في أفغانستان ومتنفذين أفغانيين في الخارج. وإن الاتصالات المنتظمة والوثيقة التي يجريها السيد هول مع جميع الدول التي لها تأثير، وفي مقدمتها دول المنطقة، ستكون كذلك مفيدة للغاية. وينبغي أيضا للتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي أن يؤتي ثماره في نهاية المطاف.

إلا أن العمل الذي يقوم به الأمين العام وممثله الخاص لن يسفر عن النتائج إلا إذا اعتمدت جميع الدول الأعضاء نهجا يتفق مع المبادئ التي أعربت عنها الأمم المتحدة.

وإننا نشاطر الرغبة التي أعرب عنها الأمين العام في رؤية الدول المهتمة بأفغانستان، والدول التي لها تأثير في ذلك البلد، تنسق أنشطتها مع الأنشطة التي تقوم بها البعثة الخاصة، وتمتنع عن تشجيع طرف على حساب الإضرار بطرف آخر.

وإن وقف التدخل أمر لا غنى عنه، خاصة الإمداد بالأسلحة. وتقع على عاتق الدول التي تتدخل بهذه الطريقة مسؤولية خاصة عن استمرار هذا الصراع. وأود أن أذكر بأن فرنسا، على غرار شركائها في الاتحاد الأوروبي، تطبق حظرا كاملا على الإمداد بالأسلحة.

إن استمرار الصراع في أفغانستان أطال أمد معاناة الشعب الأفغاني. ويمكن لهذا الصراع أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة. وتترتب عليه أيضا آثار ضارة على المجتمع الدولي بأسره. ولا يسعنا إلا أن نذكر في هذا الصدد بأن العديد من الإرهابيين، بمن فيهم بعض أخطر الإرهابيين، يتخذون في هذه اللحظة بالذات من أفغانستان ملجأ لهم.

ولا يمكن إذن إيجاد تسوية لهذا الصراع إلا إذا اتفقت الأطراف الأفغانية على وقف الأعمال العدائية والدخول في حوار. ولا بد لنا من التأكيد مجددا على مناشداتنا التي تتفق مع هذا الأمر فلنعمل على جعل الأطراف الأفغانية تتفهم تفهما كاملا أن هذه المناشدات تعبير عن الإرادة الاجماعية للمجتمع الدولي وبالتالي لمجلس الأمن.

السيد متوشفسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أن وفدي يضم صوته إلى البيان الذي سيدلي به ممثل هولندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، فإنني سأقتصر على التأكيد على بعض عناصر موقف بلدي من الحالة في أفغانستان.

إن وفد بولندا لا يزال يرى بأن الأزمة الأفغانية تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، وخاصة للاستقرار في منطقة آسيا الوسطى. إن الافتقار المزمن إلى حالة طبيعية في أفغانستان هو مصدر التوترات التي تستمر حولها. وأن استمرار الأطراف المتحاربة في محاولاتها لحسم الصراع بالوسائل العسكرية إنما يكرس فقط المحنة الحالية ويزيد من تفاقم الحالة الإنسانية الرهيبة للسكان المدنيين في أفغانستان. وقد يهدد في نهاية المطاف سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية ووحدتها، بكل ما يترتب على ذلك من عواقب للمنطقة برمتها.

وكما فعلنا في مناسبات سابقة، يعرب وفد بولندا عن اعتقاده القوي بأن الأساس الحقيقي للتسوية السلمية للصراع لا يمكن توفيره إلا بالمصالحة الوطنية الحقيقية واحترام مصالح جميع الجماعات العرقية والدينية في أفغانستان، وكذلك التقاليد العريقة للدولة الأفغانية. وينبغي للأطراف المتحاربة في أفغانستان أن تدرك في النهاية حقيقة أن بلدها تراث مشترك لجميع الأفغان وأن تنمية أفغانستان وتعميرها لن يتعززا إلا من خلال اشتراك كل الجماعات العرقية والفصائل السياسية في شؤون البلاد.

وإننا نؤكد من جديد رأينا بأنه ينبغي للأطراف المعنية في أفغانستان عامة أن تحترم حقوق الإنسان لشعبها وأن تتحلى بالتسامح والاعتدال في ممارسة السيطرة بكل أبعادها على المناطق المختلفة من الأراضي الأفغانية. فالمشاكل الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان الناشئة عن النزاع المسلح الطويل الأمد بين الأطراف تمثل عنصرا إضافيا مزعزعا للاستقرار في الحالة في أفغانستان. وأن استمرار القلاقل والاضطرابات في أفغانستان يتسبب في استمرار تشريد عدد متزايد من السكان في مختلف أجزاء البلاد. وأن تردي المركز الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في أفغانستان، وخاصة فيما يتصل بتقييد حصولها على التعليم وفرص العمل، الأمر الذي يتناقض مع أحكام الصكوك الدولية ذات الصلة، ما زال مصدرا للقلق البالغ.

إن تحقيق تسوية سلمية واستعادة السلام في أفغانستان يمكن أن يتركا أثرا طيبا حقيقيا على الحالة الإنسانية للمدنيين الذين يتحملون وطأة الصراع، وكذلك على نتائج العمل الإنساني الذي تقوم به وكالات المعونة. ومن الجدير بالثناء أنه بالرغم من استمرار عدم الاستقرار والأعمال العسكرية المستمرة، لا تزال وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تضطلع بأنشطة إنسانية في جميع أنحاء أفغانستان.

ومن المشجع أيضا أنه، كمتابعة للمحفل الدولي بشأن المساعدة المقدمة إلى أفغانستان، المعقود في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ في عشق آباد، بدأت الجهود لوضع إطار استراتيجي لتقديم الإغاثة الفورية وكذلك لدراسة احتياجات التعمير والتنمية الأطول أمدا لأفغانستان. ومع ذلك، لا بد من التأكيد مرة أخرى على أنه لا غنى عن وقف الأعمال العدائية المسلحة وتحقيق الاستقرار السياسي في أفغانستان إذا أريد لتدابير التعمير أن يدوم أثرها.

ولا يزال وفد بولندا يرى أن للأمم المتحدة دورا هاما تضطلع به في وقف الحرب الأهلية في أفغانستان وفي التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الأفغاني. وفي رأينا لا يمكن المغالاة في تقدير أهمية الدور الأساسي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان لمساعدة الأطراف الأفغانية في التفاوض على تسوية عريضة القاعدة. ونحن نؤيد بالكامل الجهود الدبلوماسية التي يبذلها السيد نوربرت هول، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، للجمع بين الأطراف كي تتفاوض على وقف إطلاق النار وتبدأ حوارا سياسيا حقيقيا يؤدي إلى إقامة آلية تمثيلية للمصالحة الوطنية. ومما يبعث على التشجيع أيضا أن الأغلبية العظمى من الأفغان يودون أن تضطلع الأمم المتحدة بدور مركزي في السعي إلى حل سلمي.

ولسوء الطالع، أن جهود الأمم المتحدة لتحقيق السلام لم تحرز سوى القليل من التقدم في الأشهر الأخيرة، مثلما كان الحال في الماضي، بينما واصلت الفصائل الأفغانية المتحاربة تعنتها ولم تصغ للنداءات المتكررة الداعية إلى تسوية تفاوضية، ساعية باستمرار إلى الخيارات العسكرية غير آبهة بمعاناة السكان المدنيين.

ولا تزال الحالة العسكرية متقلبة بصورة خطيرة، ووفقا لآخر تقرير للأمين العام عن أفغانستان (S/1997/240)، قد تتدهور بسرعة مع بداية دفء الربيع. وفي ضوء العواقب الخطيرة لاحتمال تكثيف المواجهة العسكرية، يشاطر وفد بولندا الأمين العام وجهة نظره الواردة في تقريره بأن من الضروري زيادة الجهود الدولية وتنسيقها لإقناع الأطراف الأفغانية بالحاجة إلى حل الصراع بطريقة سلمية، أي بالتوصل إلى تسوية سياسية دائمة بمشاركة كل قطاعات المجتمع الأفغاني.

ولا بد لنا أن نؤكد من جديد اليوم بأنه ما لم تتوفر الإرادة السياسية لدى الأطراف فستظل نهاية الحرب الأهلية الأفغانية وتنفيذ تسوية سلمية شاملة على النحو الوارد في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة أمرا بعيد المنال.

إن الوفد البولندي يشعر بقلق بالغ إزاء إمكانية استمرار الأعمال القتالية العسكرية في أفغانستان. ونؤكد اقتناعنا بأن وقف التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لأفغانستان من خلال إمدادات الأسلحة والمعدات العسكرية للأطراف المتحاربة يشكل أحد الشروط الأساسية لحل الصراع المسلح في ذلك البلد.

ونرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يستمر في الإعراب عن التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية. وقد أبدي هذا الإحساس في آخر قرار لمجلس الأمن حول أفغانستان ويلزم أيضا تأكيده اليوم مرة أخرى.

واسمحوا لي أن أكرر موقفنا بشأن الحاجة إلى تسوية تفاوضية للأزمة الأفغانية. ونحن نؤكد على أهمية تنفيذ المبادئ المشار إليها في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مع مراعاة حق الشعب الأفغاني في تقرير مصيره.

وفي الختام، نود أن ندعو جميع الدول، وخاصة تلك التي تتمتع بنفوذ في المنطقة، إلى مساعدة شعب أفغانستان في التوصل إلى تحقيق مستقبل سلمي لبلده بالتنسيق مع أنشطة بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان.

السيد سومافيا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نود اليوم أن نعرب عن تقديرنا ودعمنا الكامل للأنشطة التي اضطلع بها في الأشهر الأخيرة رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، السيد نوربرت هول، وكامل فريقه الذي يمثل الأمين العام. لقد اضطلعوا بمهمة صعبة ومعقدة في محاولة تحويل مطامح المجتمع الدولي في السلام إلى حقيقة ملموسة على أرض الواقع. ونحن نهنئهم على عزيمتهم ونتفهم العقبات التي يواجهونها.

ويعلق وفدي أهمية كبيرة على الاجتماعات المتلاحقة للفريق العامل المشترك من الأفغانيين، التي اشترك فيها لأول مرة ممثلون عن الطالبان والمجلس الأعلى للدفاع عن أفغانستان. ونرى أن من الضروري وضع خطة ملموسة في أسرع وقت ممكن كنتيجة لهذه الاجتماعات لتيسير إقامة حكومة ذات قاعدة واسعة تكون جميع القطاعات ممثلة فيها.

وبالمثل، كان الاجتماع الذي عقده الأمين العام في المقر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر وأجرى فيه مشاورات واسعة مع بعض الدول المهتمة حدثا هاما آخر. ونحن نرى أن من الإيجابي للغاية مواصلة هذه المشاورات في الاجتماع المقرر عقده هذا الأسبوع.

ونود أيضا أن نكرر اعتقادنا بأنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم لهذا الصراع الذي طال أمده إلا عن طريق المفاوضات والحوار السياسي.

وأن الاتفاق على وقف إطلاق النار الدائم أمر أساسي كمهمة أولية عاجلة لتهيئة الأحوال التي تيسر إحراز التقدم في مفاوضات السلام. ومع ذلك، لم يحدث شيء من ذلك. فالقادة لا يتفقون. ومن المحزن أيضا أن نلاحظ عدم اكتراث القادة بمعاناة أتباعهم ومعاناة الشعب الذي يزعمون أنهم يمثلونه في الصراعات المطروحة على مجلس الأمن. ونحن مرة أخرى نواجه هذا الوضع في أفغانستان. فالصراع مستمر ويزداد عمقا على حساب أشد المحرومين من الحماية. والقادة دائما أقل من يعاني. والقادة دائما أقل من يتأثر بنقص الحاجيات وحياتهم قلما تكون معرضة للخطر.

وقد تقدم هذا المجلس وفريق الأمين العام بمقترحات حكيمة توفر أساسا لحل سياسي سلمي للصراع، ونحث القادة على المضي قدما في هذا الاتجاه.

وأولئك الذين يواصلون تفضيل الحل العسكري للصراع يخدعون أنفسهم، ولن يؤدي هذا إلا إلى إطالة معاناة شعبهم. والأسوأ من ذلك أنه يظهر أن الأطراف تستعد لاستئناف العمليات المسلحة على مستوى أضخم بمجرد ذوبان ثلوج الشتاء. وهي تستعد لربيع عنيف إلا أننا، مثلنا مثل الآخرين، نود أن نرى ربيعا يسوده السلام.

غير أن هذا اللجوء إلى السلاح يحدث لأن المجتمع الدولي، على الرغم من كل خطبه ومعاهداته، لا يزال يسلم باستخدام القوة بصفتها مصدرا للشرعية الدولية. فمثلا، ومما يثير الأسى أن أحدا لن يجد غرابة في أنه إذا تمكن أحد الفصائل في نهاية المطاف من الانتصار بالقوة والاستيلاء على كل الأراضي الأفغانية، عندئذ سيمثل مندوب ذلك الفصيل أفغانستان في الأمم المتحدة.

وإذا كان هذا هو الواقع السياسي المعاصر، فليس من الغريب أن تكون الفصائل مترددة في التفاوض والبحث عن الحلول السلمية. فكلها تعرف أن أي نصر عسكري سيكون - على الصعيد الداخلي - أكثر فائدة من أي سلام تفاوضي. واليوم، يقبل المجتمع الدولي أيا من الحلين على قدم المساواة. وليس هناك حافز من المجتمع الدولي لاختيار حل سياسي وتفضيله على حل آخر قائم على القوة.

وما دامت هذه هي الحالة فإن النصر العسكري ييسر تعزيز القوة الداخلية ولا يتسبب في خسارة الاعتراف الدولي. ولذلك فإن الحالة الراهنة للقانون وللعلاقات الدولية تبدو إما حافزا ضمنيا أو غير مباشر للحلول القائمة على القوة، باستثناء إمكان استخدام الجزاءات، التي تثور شكوك كثيرة حول فعاليتها.

وهذا المنطق الخاطئ يسفر، بالإضافة إلى ذلك، عن زيادة تدويل الصراعات لأنه في العالم المعاصر لا ينخرط فصيل في حرب أهلية دون دعم خارجي. ومن المؤكد أن هذه هي الحالة في أفغانستان.

ويؤسفنا أن نضطر اليوم إلى تكرار الإعراب عن القلق الذي سبق أن أعرب عنه وفد بلدي في مناسبات سابقة فيما يتعلق باستمرار التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لأفغانستان. ونأمل ألا يعوق هذا الواقع عملية

التفاوض في المستقبل وألا يجعل نجاح المساعي الحميدة والحوار البناء الذي تشجعه الأمم المتحدة أكثر صعوبة.

وتزويد الفصائل بالأسلحة واستخدام الأراضي الأفغانية للأنشطة غير المشروعة مثل الارهاب والاتجار بالمخدرات ظاهرتان سلبيتان للغاية لهذا التدخل. وتشير هذه الحالة إلى الضرورة الملحة لإنهاء التدخل. ونناشد كل البلدان المشتركة أن تتعاون مع الأمم المتحدة لكي نكفل أن أزمة أفغانستان لن تنتشر ولن تهدد الاستقرار في المنطقة.

ولئن كنا نشجع بشدة استمرار الأنشطة السياسية التي تهدف إلى إحلال السلام، فلا يمكننا أن نخفي قلقنا إزاء المشاكل الإنسانية التي لا تزال قائمة. ونكرر الاعتراضات التي أعربنا عنها بشأن انتهاكات حقوق الانسان، سواء تسببت فيها الطالبان أو أية مجموعة أفغانية أخرى. فليس هناك ما يبرر فرض قيود على حصول المرأة على التعليم وفرص العمل. ونشجع الفصائل أيضا على أن تتخذ دون إبطاء التدابير التي تمكن اللاجئين والمشردين من العودة إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية. ونعلم عن يقين أن احترام مختلف المجموعات العرقية والدينية أساس لا غنى عنه للسلام.

وأود أن أتصدى بصفة خاصة لحالة المرأة، وبخاصة في الأراضي التي يحتلها الطالبان. أولا وقبل كل شئ، أود أن أشير إلى أن هذه ليست مجرد فكرة مستحوذة على تفكير بعض قطاعات الصحافة الغربية. إنها مصدر لقلق حقيقي وعميق لدى عدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كما ظهر جليا في المناقشات التي جرت في الأسبوع الماضي في لجنة حقوق الانسان في جنيف. وينطبق نفس الشيء على قطاعات كثيرة من المجتمع المدني.

والسيد تشونغ هيون بايك، المقرر الخاص لحقوق الانسان في أفغانستان، رفع بدوره تقريرا إلى لجنة حقوق الانسان قال فيه إن سياسة الطالبان تتسبب في حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان، ولا سيما حقوق المرأة، التي يحظر عليهن العمل والدراسة. ويذكر المقرر الخاص أن النساء يضربن بقوة بمختلف الأشياء، مثل هوائي السيارات والسلاسل والخراطيم لعدم تقيدهن بالزي المفروض.

وتشير الفقرة ٧٣ من تقرير المقرر الخاص إلى أن الحظر المفروض على مزاولة المرأة العمل أحدث أثرا كبيرا على عمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي توظف عددا كبيرا من النساء. ويوجه المقرر الخاص الانتباه في الفقرة ٨٢ من تقريره إلى اكتساء الفقر طابعا نسائيا ناتجا عن التهميش الحالي للمرأة.

وغير المسلمين بيننا، الذين يحترمونه احتراما كبيرا، لا يمكنهم أن يفهموا كيف يمكن للمنطق الديني أن يبرر هذه المعاملة المهينة للمرأة. وهناك كثير من البلدان الإسلامية التي تتبع سياسات أخرى. ونود أيضا أن نؤكد أن هناك نظاما دوليا لحماية حقوق الانسان التي يتعين احترامها. ومؤتمر فيينا العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٩٣ أوضح أن حقوق المرأة من حقوق الانسان. ومن ثم، نود إعادة النظر في هذه الممارسات.

وترى حكومة شيلي أن التوصيات الرامية إلى تغيير هذه الحالة والواردة في تقرير المقرر الخاص يجب أن تنفذ، وبخاصة مطالبة الأمم المتحدة بأن تتكلم بصوت واحد في كل المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

ولكن، لماذا أتكلم بهذه الاستفاضة عن المرأة في مناقشة لمجلس الأمن؟ لأن شيلي وبلدانا أخرى كثيرة في العالم لا تريد أن ترى حقوق المرأة يضحى بها على مذبح السلام. فهذا ما نريد أن نمنعه باسترعاء النظر إلى هذا الأمر. فلا نود أن يغض هذا المجلس أو الأمم المتحدة الطرف إذا تم التوصل إلى اتفاق سياسي يسمح بإخضاع المرأة للممارسات التي ندينها اليوم. وهذا ليس بالأمر الذي نعتبره محل مساومة من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي.

إن السلام ليس فقط إنهاء الأعمال القتالية وتوزيع السلطة السياسية توزيعا مستقرا. فالسلام أيضا مجتمع يعيش في سلام، ويمكن لكل المواطنين أن يتمتعوا فيه بحقوقهم الأساسية وأن يشعروا بالأمان في حياتهم وتقاليدهم وممتلكاتهم.

وختاما، نود أن نعرب عن خالص تقديرنا لمنظمات المساعدة الإنسانية لما تقوم به من أعمال جليلة. ونود أيضا أن نرفض، بل ونندين، بحزم، أولئك الذين حاولوا منعها من أداء عملها الآن وفي الماضي.

وأخيرا، نناشد جميع قادة الفصائل الأفغانية أن يتعاونوا بحسن نية وبروح تتسم بالواقعية والمرونة مع البعثة الخاصة، وأن يدعموا المبادرات التي تحثهم عليها الأمم المتحدة لإنهاء هذه الحرب بين الأشقاء وأن يبدأوا

دون تأخير حقبة لإحلال السلام والتعمير تعود بالخير على شعبهم.

السيد تشوي (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد غرقت أفغانستان في نزاع داخلي مسلح لأكثر من سبعة عشر عاما. وأودت هذه السنوات الطويلة بعدد هائل من الضحايا المدنيين، ومعاناة إنسانية تحل عن الوصف ودمرت البنية التحتية المادية للبلاد. وازداد هذا النزاع تفاقما بسبب المعتقدات الدينية المتضاربة، والانقسامات العرقية والتدخل الخارجي. وبالرغم من الجهود الدبلوماسية المضنية، وخصوصا تلك التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص، السيد نوربرت هول، للتوسط في التوصل إلى وقف لإطلاق النار وجر الأطراف المتحاربة إلى المشاركة في عملية سلام، استعر القتال بشكل لا هوادة فيه بل ازداد كثافة في الأشهر الأخيرة. ولا يزال السلم في أفغانستان بعيد المنال كما كان من قبل.

وتستنكر جمهورية كوريا استمرار إراقة الدماء وتطالب بوضع حد فوري للأعمال العدائية. والحالة الإنسانية السيئة مسألة تثير القلق العميق لدينا جميعا. ونتشاطر أيضا القلق العميق إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان التي تعزى إلى التعصب الديني للطالبان، بما في ذلك التمييز ضد النساء.

وبعد ما يقرب من عقدين من الصراع المسلح، يجب أن تدرك الأطراف الأفغانية أن الحل العسكري لخلافاتها مستحيل وأنه ليس ثمة بديل عن التسوية السياسية التفاوضية. ولقد آن الأوان لإنقاذ الشعب الأفغاني مما سببه له القتال من البؤس والمعاناة. بعد قول ذلك، يود وفد بلدي أن يورد بإيجاز مبادئ ثلاثة نعتقد أن التسوية السياسية للصراع الأفغاني يجب أن تستند إليها.

أولا، إن أية تسوية سياسية للصراع ينبغي أن تتضمن وقفا فوريا لإطلاق النار، وجعل كابل مدينة منزوعة السلاح وإنشاء حكومة انتقالية ذات قاعدة عريضة للوحدة والمصالحة الوطنية. ثانيا، يجب على جميع الدول أن تحترم احتراما تاما وحدة أفغانستان وسلامتها الإقليمية وسيادتها وحرمة حدودها. وأن التدخل الخارجي بما في ذلك التدفق المستمر للأسلحة للأطراف يقوض جهود السلم ولا يزيد إلا من تعقيد الصراع واستعصائه على الحل. ولذا فإننا نعتقد أن حظر توريد الأسلحة أمر ضروري إذا كان لعملية السلم أن تحظى بأية فرصة للنجاح. ثالثا، إن الوقائع السياسية والعسكرية على الأرض ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار على النحو الواجب لدى وضع تسوية سياسية شاملة من خلال إشراك الأطراف المعنية.

وتيسيرا للتوصل إلى تسوية على الأساس الذي أوجزته لتوي، فإننا نعتقد أنه يمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره أن يضطلعا بأمور عديدة. وفي حين ينبغي الترحيب بجميع المبادرات الدولية لتحقيق تسوية سياسية للصراع، فإنه ينبغي إيلاء أهمية خاصة للدور الأساسي والمسؤولية الأساسية للأمم المتحدة في محاولة تحقيق تسوية عادلة ودائمة. ولقد دللت التجارب السابقة على أن عدد المبادرات الدبلوماسية ووسطاء السلم المشاركين في صراع ما لا يتناسب بالضرورة طرديا مع سرعة أو إمكانات حل الصراع. ويصدق هذا على وجه الخصوص إذا لم تنسق جيدا الجهود الإضافية مع الأمين العام أو مع ممثله الخاص. وفي حالة أفغانستان، فإن الحياد والمصداقية الدولية هما أكثر الموجودات التي تحتاجها بشدة الوساطة من أجل السلم، ولا يمكن لأي لاعب أن يتنافس مع الأمم المتحدة على هذه النقطة.

وإننا نعلق أهمية كبيرة على تنسيق جميع أنشطة وكالات الأمم المتحدة في أفغانستان من جانب بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان. إضافة إلى ذلك، يجب تذكير الأطراف المتحاربة في أفغانستان، وبخاصة الطالبان، بالحاجة للالتزام بمنع استخدام المناطق الخاضعة لسيطرتها للتدريب وإيواء الإرهابيين. وبالمثل، ينبغي لها أيضا أن تمنع الاتجار بالمخدرات في الأراضي التي تسيطر عليها.

وأخيرا ينبغي التأكيد على أن جهود المجتمع الدولي لتحقيق تسوية سياسية شاملة ودائمة لا يمكن لها أن تنجح إلا عندما تدلل الأطراف الأفغانية ذاتها على الإرادة السياسية لحسم خلافاتها من خلال الحوار. والمسؤولية الأخيرة عن مصير أفغانستان إنما تكمن، قبل كل شيء، في أيدي الشعب الأفغاني وقادته. ويحدونا خالص الأمل في أن ينبت هذا الربيع حقا أزهار الليلك من الأرض الموات ولا يأتي بانفجار جديد من فوهات البنادق.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يغتنم وفد بلدي هذه الفرصة لكي يشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة S/1997/240 المؤرخة ١٦ آذار/مارس ١٩٩٧ عن الحالة المقلقة في أفغانستان والتي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

أود أن أستهل ملاحظاتي الموجزة اليوم بذكر ستة مبادئ توجه تقييم كينيا للحالة في أفغانستان. أولا، أن

سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية لا يعلو عليهما شيء. ثانيا، ينبغي المحافظة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. ثالثا، إننا جميعا نعز التسوية السلمية للمنازعات عن طريق المفاوضات. رابعا، يجب الدفاع عن التساوي في الحقوق وتكافؤ الفرص للجميع بما في ذلك النساء. خامسا، إن حق الشعب الأفغاني في تقرير مصيره شرط أساسي منصوص عليه ليس فقط في القانون الدولي وإنما هو أيضا واجب أخلاقي وسياسي طبيعي. سادسا، يجب على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بالدور الرئيسي في التوسط في الصراع وتنسيق عملية السلام.

إننا نشعر بقلق خاص إزاء ما أوردته التقارير عن تجدد القتال في أفغانستان، مما تسبب في المزيد من تشريد المدنيين، وأرغمهم على العيش في ظروف تعيسة جدا ولا تحتمل أبدا. وهذا الاضطراب يفاقم من حالة سياسية وإنسانية هشة بالفعل. ولقد تشجعنا لأن المنظمات الإنسانية الدولية، مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية، تقوم بتعبئة المزيد من الموارد لمواجهة هذه الأزمة، ونشيد بتعاونها مع الهلال الأحمر الأفغاني، الذي يساعد الآن بصورة مباشرة ما يقرب من نصف مليون شخص في جميع أنحاء أفغانستان. ويؤيد وفد بلدي بقوة أيضا النداء لتقديم المساعدة المالية والمادية لتخفيف آثار الصراع، وتشجيع الدول المانحة على تقديم المساعدة بسرعة. وبالإضافة إلى التهديدات للسلم والأمن الدوليين، فإن هذا الجزع إزاء الحالة الإنسانية الخطرة، وبخاصة معاناة الأطفال، هو الذي دفع كينيا إلى تأييد التدابير التصحيحية المحددة التي بادر بها مجلس الأمن. وسنواصل تأييد جميع الجهود الأخرى الموجهة نحو معالجة هذه المشاكل. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدي إعلان حركة بلدان عدم الانحياز بشأن هذا الموضوع والذي صدر إثر اجتماع نيودلهي، ونحن على استعداد للعمل مع الوفود الأخرى للتوصل إلى إجراء مناسب عقب الاجتماع.

وإننا نشير بشيء من الخوف إلى أنه مع السيطرة العسكرية التامة للطالبان تقريبا على أفغانستان، فإن من الواضح أنهم لا يوجد لديهم أي حافز يدفعهم للتنازل عن أي شيء في أية مفاوضات. ونظرا لتفوقهم العسكري حاليا، فإننا لسنا متفائلين كثيرا بأن الطالبان سيستجيبون لنداءات وقف إطلاق النار والبدء بمفاوضات ملموسة مع المجلس الأعلى للدفاع عن أفغانستان. وفي رأي وفدي إن هذا التفوق العسكري الواضح، يجعل من المستحيل تقريبا على بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان الحصول على أية تنازلات هامة من الطالبان أو رفع تقرير عن حصول تقدم هام في المفاوضات من أجل وقف إطلاق النار ومستقبل أفغانستان. ولا يعتقد وفد بلدي أن شن هجوم جديد في الربيع من جانب الطالبان يمثل إيماءة نحو السلم أو علامة تؤكد استعدادهم لمناقشة مستقبل البلاد مع أي شخص آخر. ولو كان ذلك دليلا على أي شيء، فهو محاولة واضحة لتدعيم مكاسبهم العسكرية وتوسيع سيطرتهم بصورة فعالة لتشمل جميع أنحاء البلاد. وهذا ليس عمل كيان مستعد للتفاوض. ولكننا نرى أن النجاح العسكري التام من جانبهم لن يؤدي إلى حل سياسي كامل للأزمة. بل أنه سيزيد من حاجتهم للجلوس والتفاوض بجدية مع تحالف المجلس الأعلى للدفاع عن أفغانستان. وترد إلى مسامعنا أنباء مشجعة عن أن الجنرال دوستم عضو التحالف على استعداد الآن للاجتماع بالملا غاووز، وزير الطالبان، ونأمل أن يقوما بذلك قريبا في موقع محايد مناسب. وإننا نأمل أن أثر الهجوم المتجدد ستخفف من وطأته الأنشطة المتضافرة التي تضطلع بها الوكالات الإنسانية.

من الواضح لأي دارس للتاريخ أنه من المؤسف أن صراعا متصلا من هذا النوع يحصل على تأييد بل تشجيع من الخارج في أغلب الأحيان. وأفغانستان ليست مختلفة في هذا الشأن. وهناك تقارير موثوقة عن استمرار الدعم المادي والمالي للطالبان وللمجلس الأعلى للدفاع عن أفغانستان، على السواء. وهذا يؤدي إلى تفاقم الموقف المتفجر بالفعل ويزيد من الحاجة الماسة إلى حل الصراع. ولمؤيديهم نقول إنه ليس هناك فائزون. فلم يحدث أبدا أن فاز أحد في مثل هذه الصراعات. ونحث بشدة جميع المتداخلين من الخارج على المساعدة في وقف تصعيد الصراع بالكف فورا عما نقلته الأخبار عن المد بالأسلحة وبالأفراد العسكريين. والواقع إننا نؤكد أولوية وإلحاح هذا النداء الوارد أيضا في الإعلان الختامي الصادر عن حركة عدم الانحياز بشأن هذه المسألة بتاريخ ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧ حيث طلب وزراء خارجية حركة عدم الانحياز

"إلى جميع الدول أن تمتنع منعا باتا عن أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لأفغانستان، بما في ذلك تورط الأفراد العسكريين الأجانب ومد الأطراف المختلفة بالأسلحة".

وهناك بلاغات أخرى عن تواطؤ شركات نفطية خاصة مع وكالات الاستخبارات الأجنبية لصالح أحد أطراف الصراع مما يزيد من اضطراب الموقف. ونحثهم على التوقف عن التدخل وتصريف أعمالهم بأسلوب

أخلاقي. وليس هناك ما يبرر هذه الأعمال إذا ثبتت صحتها.

ويشعر وفدي أيضا بقلق شديد إزاء مزاعم أن أحد الأطراف يدير معسكرا لتدريب الإرهابيين، وأن أطراف الصراع مشتركون في زراعة وتوزيع الأفيون ومشتقاته. ونرى أن هذين الشرين وهما الاتجار بالمخدرات والإرهاب يمثلان خطرين عالميين ويجب معالجتهما في إطار الصكوك الدولية ذات الصلة الرامية إلى مكافحتهما ونحث المشاركين على الامتناع عن ممارسة هذين النشاطين.

ومع استمرار البحث عن السلام، تزداد أهمية دور البلدان ذات النفوذ على أطراف الصراع. ونظرا لقربهم من الحالة، فلهم رؤية أفضل للمشكلة وفهم أكثر تفصيلا لكيفية التصرف. ولذلك فإن وفدي يشجعه ما تبذله هذه البلدان من جهود دؤوبة للتوصل إلى حل مجد للأزمة، مع الإشارة بالتحديد إلى اجتماع اسطنبول المعقود في ٥ كانون الثاني/يناير؛ واجتماع طهران المعقود يومي ٢٥ و ٢٦ كانون الثاني/يناير واجتماع طشقند المعقود يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٧. وفي حين أنه ليس من السهل التكهن بأثر هذه الاجتماعات، فلا يمكن المبالغة في التشديد على أولوية وصحة الدخول في الحوار.

غير أننا ما زلنا نشعر بقلق بالغ لأن بعض البلدان ذات النفوذ تواصل دعم طرف على حساب الأطراف الأخرى. وهذا يذكي لهيب العنف، ووفدي يؤيد بقوة النداء الموجه من الأمين العام الذي يحث تلك البلدان على الامتناع عن القيام بهذه الأنشطة غير المجدية. وعلاوة على ذلك، تحتاج جهودها إلى أن تنسق، وهذا لا يمكن أن يتم إلا من خلال بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان.

في هذا الصدد وفي هذه المرحلة، أود باسم وفد كينيا أن أشيد بالدكتور هول، رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، وفريقه، على أدائهم الجيد في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وما زال الأمل يراودنا في أن تثمر جهوده، التي يتصدرها الأمين العام، في نهاية المطاف، وتشجعه على أن يواصل بقوة محاولة جر أطراف الصراع إلى الحوار. ونتفق مع الأمين العام في رأيه بأن التسوية التفاوضية تحت رعاية الأمم المتحدة هي الحل الوحيد للصراع ونشجعه على عقد الاجتماع المشترك بين الأطراف الأفغانية حين تتهيأ الظروف المناسبة.

لا استطيع أن أنهي كلمتي دون أن أشير مرة أخرى إلى الجوانب الإنسانية المقلقة لهذه الأزمة. وفي مناسبة أخرى متعلقة بنفس المسألة، اتيحت لوفدي فرصة الإشارة إلى أن محنة حقوق الإنسان للنساء والفتيات في أفغانستان تستصرخ الاهتمام العاجل. وليس هناك ما يخفف من جوانب هذا القلق. فالواقع أن محنة النساء والفتيات لم يطرأ عليها تحسن على ما يبدو، وإن كنا نفهم أن هناك شعاعا من الأمل في خوست وفي أجزاء أخرى من الأراضي التي يسيطر عليها الطالبان. فقد حرمت هذه النساء والفتيات من حق التعليم والعمل، لا سيما في حالة جعلت فيها الحرب آلافا من النساء أرامل وأصبحت كل واحدة منهن، بالتالي، العائل الوحيد للأسرة. إن حرمانهن من العمل، مهما كان مبرره على أساس أي مبدأ أو ديانة، يعني الحكم عليهن بالعوز. ونحث الدول التي لها نفوذ في هذا الصدد أن تعالج المسألة على سبيل الاستعجال الشديد.

في ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، عقد محفل دولي بشأن المساعدة المقدمة إلى أفغانستان في عشق آباد، تحت رعاية إدارة الشؤون الإنسانية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وخلال هذا الاجتماع، جرى تقاسم معلومات وأفكار هامة بشأن الاحتياجات الإنسانية والإنمائية المقبلة لأفغانستان. ومن المفهوم لدينا أن إدارة الشؤون الإنسانية تقوم بعمل إضافي لوضع إطار استراتيجي يتناول مسائل الإغاثة الفورية وكذلك احتياجات التنمية الطويلة الأجل والإنعاش في هذا البلد. ويعتقد وفدي أن تعمير أفغانستان بعد انتهاء الصراع جزء حاسم في اللغز الذي تمثله الحالة المتطورة.

ونرى، مع ذلك، أنه لا ينبغي عرض الخطط والإجراءات الملموسة بعد حل الصراع فقط، بل ينبغي تناولها بالتوازي مع البحث الجاري عن حل سياسي للأزمة. والواقع أن هذا النهج يمكن أن يحفز الدعم الداخلي لعملية السلام الشاملة ويمكن استعماله كأداة في جهود الوساطة الجارية للأمم المتحدة. وهذا النهج يعتبر صالحا أيضا في سياق الحاجة إلى توسيع قاعدة الحوار السياسي بحيث تشمل ملايين الأفغان الذين يعيشون خارج أفغانستان والذين لهم مصلحة ومن ثم صوت في مستقبل بلدهم.

ولا يمكننا أن نشجع أو نسمح بإيجاد بيئة تؤدي إلى أي شكل من التشريد القسري مما يسبب "التطهير العرقي". ويجب أن نتكلم بصوت مرتفع لمناهضة هذا الأمر الآن، وليس فيما بعد، عندما يكون مزيد من الأشخاص قد تشرد أو فقد حياته. إن الدروس المؤسفة

التي تلقيناها في رواندا في عام ١٩٩٤ وفي بوروندي في الوقت الحالي مع سياسة التجميع تعلمنا أن اتخاذ إجراء سريع وحازم بهذا الشأن يعد حاسما إذا أردنا تجنب وقوع مأساة من هذا النوع. ولذلك نلاحظ مع الأمل التأكيدات التي أعطاها الملا رباني إلى البعثة الخاصة بأنه سيسمح للمزارعين الطاجيك المشردين بالعودة إلى مزارعهم للعناية بمحاصيلهم وأن عودتهم الكاملة ستكفل في نهاية المطاف.

ختاما يؤيد وفد كينيا قرار مجلس الأمن ١٠٧٦ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، تأييدا كاملا، بجميع أحكامه، لا سيما تلك الأحكام التي تضع الأمم المتحدة عن حق في وضع تنسيقي إيجابي يمكنها من القيام بدور رئيسي في جهود الوساطة. ونرى أنه ينبغي لجهود الأطراف المعنية، مع أهميتها، أن تكون منسقة تنسيقا وثيقا لكي تحقق أفضل النتائج.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ترى اليابان أن صيانة السلامة الإقليمية لأفغانستان ووحدتها كدولة مستقرة ذات سيادة مسألة هامة بالنسبة للسلم والأمن لا لمنطقة شبه القارة الآسيوية فحسب، بل للمناطق الآسيوية الأوسع نطاقا المتاخمة لها. وجدير بالملاحظة أيضا أن الأعمال العدوانية في أفغانستان تعرقل الجهود المبذولة لمواجهة مشاكل حيوية من قبيل مكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب الدولي. ونحن في اليابان، بوصفنا دولة آسيوية نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الصراع المسلح وتفاقمه في ذلك البلد ونعلق أهمية كبيرة على حله المبكر والسلمي.

وفي ظل هذه الخلفية، استمرت اليابان وستستمر في دعم الأمم المتحدة التي تضطلع بدور رئيسي في الجهود الدولية المبذولة لتحقيق هذه الغاية. وبصورة خاصة نؤيد ونقدر كثيرا جهود بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان التي يرأسها السيد نوربرت هول، لتحقيق هذا الهدف.

غير أن الحالة ما زالت خطيرة للغاية، رغم الجهود التي تبذلها البعثة. ويجب أن نوضح لجميع الأطراف أن محاولة حسم الصراع بالوسائل العسكرية لن يؤدي إلى سلم دائم في ذلك البلد، بل انه يعرض للخطر فرصة لتحقيق سلام قائم على المصالحة الوطنية ويضر العلاقات بالبلدان المجاورة ويزيد من صعوبة الوحدة الدائمة. وينبغي حمل كل الأطراف على الموافقة على وقف إطلاق النار فورا وبدء المفاوضات حول إنشاء حكومة للوحدة الوطنية.

وينبغي أن تمتنع البلدان المجاورة عن ممارسة نفوذها على الأطراف بما يؤدي إلى تفاقم الحالة، وبدلا من ذلك عليها أن تتعاون بشكل بناء مع الأمم المتحدة في جهودها للوساطة من خلال بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان.

واليابان كدولة آسيوية يجب عليها أن تتحمل نصيبها من المساهمات في مهمتنا المشتركة لاستعادة السلم في أفغانستان، تدرك حق الإدراك مسؤوليتها عن الإسهام في عملية السلم في أفغانستان، وبما يتسق ووجهات النظر التي أوجزتها لتوي. وأود أن أشير هنا على وجه الخصوص إلى ثلاثة مجالات تود اليابان أن تقدم إسهامها فيها.

أولا، كما ذكرت في هذه القاعة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ستكون اليابان على استعداد للنظر في توفير المقر لعقد اجتماع بين الأطراف المعنية مباشرة، وذلك بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، إذا ما كان، ومتى ما كان، هذا العرض يساعد في حمل الأطراف المعنية على الذهاب إلى مائدة التفاوض. ونحن في اليابان نعتقد أن اليابان، كطرف ثالث محايد في الصراع في أفغانستان، لها دورها الذي تضطلع به في تكميل أنشطة البعثة الخاصة للأمم المتحدة، من خلال حمل أطراف الصراع على الموافقة على وقف إطلاق النار. وتتطلع اليابان إلى تهيؤ الفرصة لعقد هذا الاجتماع. وعندما تنضج الظروف فإن اليابان تأمل أن تتمكن من توفير محفل يمكن لكل الأطراف أن تشارك فيه وتدخل في مفاوضات مباشرة.

ثانيا، واتساقا مع هذا المنظور، فإن اليابان منهمكة في مساعدة جهود البعثة الخاصة التي تسعى إلى تعزيز الاتصالات المباشرة والحوار المباشر بين الأطراف الرئيسية الأربعة: أي فصائل كل من دوستم ورباني وخليلي والطالبان. وهكذا، على سبيل المثال، اتيحت مؤخرا في طوكيو للأطراف التي قبلت الدعوة - أي دستم ورباني وخليلي - فرصة لإجراء اتصالات أولية مفيدة. وهناك أوضحت اليابان ما كانت تفكر فيه من طريقة للإسهام في تسوية الصراع الأفغاني وحثت الأطراف على التعاون مع جهود الأمم المتحدة للوساطة وبدء المناقشات المضمونية حول وقف إطلاق النار الفوري والتسوية السلمية. وتفكر اليابان في التقدم باقتراح مماثل للطالبان.

ثالثا، فيما يتصل بالمساعدة لأفغانستان، فإن المساعدة التي تقدمها المنظمات الدولية والمنظمات غير

الحكومية ينبغي أن تستمر من أجل التعجيل بعودة اللاجئين إلى منطقة مستقرة نسبيا، وعلى حسب حالتهم. وفي نظر وفدي، فإن ما يساوي ذلك في الأهمية، إن لم يفقه أهمية، هو البدء في عملية التعاون الاقتصادي والتعمير الوطني بطريقة متكاملة، في سياق واحد مع تحقيق المصالح السياسية والوحدة الوطنية.

وكما ذكرت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي في هذه القاعة، ينبغي أن نشرع في النظر في الامكانيات المتاحة لمد يد المساعدة والدعم للأطراف الأفغانية في جهودها للتعمير وإعادة التأهيل في سياق مساعينا لتحقيق التسوية السلمية، دون انتظار تحقيق السلم النهائي. ولهذه الغاية، يهتم بلدي بالتعاون مع الأمم المتحدة، عندما يكون الوقت ملائما، لعقد مؤتمر دولي يتم فيه النظر في مشكلة البناء فيما بعد الصراع كفكرة مركزية في جدول أعمال السلم في أفغانستان. وإذ نفكر في هذه الإمكانية، فإن حكومتي ستشارك في اجتماع فريق دعم أفغانستان الذي سيعقد في جنيف في ٢١ نيسان/أبريل، والذي سيوفر فرصة لاستكشاف إمكانيات هذا النهج المتكامل من أجل السلم والتعمير.

إن المناقشة العلنية عن أفغانستان في مجلس الأمن يمكن أن تحقق الهدف الهام لفتح أفق جديد أمام السلم عن طريق عدد من الأفكار الجديدة التي تركز انتباه المجتمع الدولي على ذلك البلد المنكوب بالصراعات، وتقدم نهوجا جديدة مبتكرة نحو السلم في تلك المنطقة. ويأمل وفدي أن تنجح هذه المناقشة العلنية في مجلس الأمن، ليس فقط في استرعاء انتباه المجتمع الدولي إلى الحالة المؤلمة في هذه المنطقة ذات المأساة الإنسانية المنسية في أغلب الأحوال، ولكن أيضا في توليد قوة دفع جديدة نحو تحقيق السلم الدائم في أفغانستان.

السيد غنيم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ أن ناقش هذا المجلس في المرة الماضية مسألة أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر تقدمت طالبان إلى شمال كابول وفي وسط أفغانستان في محاولة إلى الاطاحة بمنافسيها، الجنرال دوستم والقائد مسعود. ولقد أثارت هذه التحركات العسكرية نحو الحدود الشمالية وسياسات طالبان الاجتماعية المحافظة المتطرفة ذعر جيران أفغانستان. ويختلف المراقبون حول ما إذا كانت طالبان تستطيع التغلب على دوستم ومسعود وتنجح في الاستيلاء على الشمال، ولكن هذه الإمكانية واردة.

ولقد حثت حكومة الولايات المتحدة الأطراف مرارا على إنهاء القتال وشجعت على إجراء حوار عملي بروح توفيقية. كما شجعنا الآخرين على إبراز هذه النقطة الرئيسية، خاصة للطالبان: وهي أن الاستقرار لن يتحقق إذا حاولت مجموعة واحدة أن تحكم أفغانستان كلها بمفردها. فعلى جميع المجموعات أن تعمل من أجل حكومة ذات قاعدة تمثيلية واسعة مقبولة لجميع الأفغانيين.

دعني أنتهز هذه المناسبة لكي أرد على بعض المعلومات الخاطئة بأن الولايات المتحدة قدمت دعما لطالبان. فنحن لا ندعم طالبان ولا أية مجموعة أخرى. ولكننا كذلك لا نلقي اللوم على الطالبان على كل شرور أفغانستان، التي تتحمل الأطراف كافة المسؤولية عنها. ولقد نقلنا تكرارا وبوضوح إلى الأطراف شواغلنا العميقة إزاء وجود معسكرات تدريب للإرهابيين والمتمردين وإنتاج المخدرات والاتجار بها، وحقوق الإنسان، وخصوصا حقوق النساء والفتيات. ولقد ذكرنا الطالبان بأن من مسؤولياتهم أن يطمئنوا جيرانهم بأنهم لا ينوون تهديد سلامة أراضيهم أو تصدير ايديولوجية الطالبان.

ومن رأينا أن هذا المجلس ينبغي أن يظل يشعر بالقلق إزاء استمرار تدفق الأسلحة والمعدات إلى الأطراف المتناحرة من قبل القوى الخارجية دون هوادة، وذلك رغم الإنكار الذي نسمعه من الجميع. ولذلك ليس لأعضاء المجلس سوى أن يقولوا لجميع المشاركين في الإمدادات: "أنتم تقوضون قضية السلام في أفغانستان وتتسببون في استمرار الصراع. ومن قبيل السخرية أن جهودكم ليس من المحتمل أن تغير النتيجة".

ولقد ظل رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان السيد نوربرت هول يبذل جهوده الدؤوبة من أجل إقناع المجموعات المتحاربة لتجلس معا وتناقش معايير محددة للسلام. والحكومة الأمريكية تثني على الجهود الكبيرة التي يبذلها السيد هول وعلى تفانيه وكذلك جهود موظفيه وتفانيهم في مهمة تبدو وكأنها بلا شكر وغير مثمرة. ونحن نؤازر بعثة الأمم المتحدة الخاصة مؤازرة تامة. ونعتقد أنها يمكن أن تنجح في إطلاق عملية سياسية حقيقية لو كانت المجموعات الأفغانية ترغب في التفاوض بحسن نية.

ويعرب كثير من الأفغانيين بصراحة عن آمالهم وتطلعاتهم لبلدهم. وهم يتوقون إلى السلام والأمن وإلى حكومة تعيد بناء الاقتصاد والهياكل الأساسية، وتعيد لهم

رفاههم. ولقد قبل معظم أفراد الشعب الأفغاني حكم الطالبان - ليس لأنهم يريدون نظاما قضائيا قاسيا أو أن تفرض عليهم قيود اجتماعية ودينية، وإنما لأنهم يائسون في بحثهم عن السلام وعما يشبه الحياة الطبيعية. ولقد أتى الطالبان باليسير من السلام لمعظم أفغانستان، ولكن بثمن باهظ.

ونحن نرى أنه ينبغي ألا يواجه الشعب الأفغاني بخيار قاس بين الأمن مع قيود سياسية وتعصب اجتماعي، وبين انعدام الأمن كلية. وإن أصوات أولئك الذين يريدون أن يكون لجميع رفقائهم الأفغان دور في اختيار قادتهم وتحديد الممارسات الاجتماعية لمجتمعاتهم، هذه الأصوات تستحق أن تسمع. وينبغي على الأمم المتحدة وحكوماتنا منفردة أن نبذل قصارى جهدنا لكفالة أن يكون لهذه الأغلبية الصامتة صوتها.

السيد ساينز بيولي (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يسعد وفدي أن يتمكن من الكلام في هذه المناقشة الخاصة بالحالة في أفغانستان.

وأود أن أبدأ بياني بأن أقول ان كوستاريكا تقدم دعمها الكامل لجهود بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان من أجل تحقيق حل تفاوضي سلمي للصراع الذي يعصف بهذا البلد.

وعلى وجه التحديد، يؤيد وفدي جهود السيد نوربرت هول، رئيس البعثة الخاصة، لبدء محادثات رفيعة المستوى ومباشرة بين مختلف أطراف الصراع عن طريق عقد اجتماع سياسي بينهم. ويحث وفدي جميع الأطراف، المجلس الأعلى للدفاع في أفغانستان والطالبان، على المشاركة بنشاط فيها بحسن نية. ويسعد وفدي ما بلغه من أن الزعماء الثلاثة لفصائل المجلس الأعلى، الجنرال دوستوم، والقائد مسعود والسيد خليلي، مستعدون للمشاركة شخصيا في المحادثات. وتحث كوستاريكا الزعيم السياسي للطالبان، السيد ملا رباني، على المشاركة شخصيا في الاجتماع.

وتدرك كوستاريكا أن من الضروري بدء المفاوضات بين أطراف الصراع وتعتبر أن رعاية الأمم المتحدة لا غنى عنها في هذا الصدد، ولا غنى أيضا عن قيام الدول ذات النفوذ لممارسة الضغط عليها. وسواء عن طريق مجموعة البلدان الصديقة أو عن طريق المؤتمر الدولي، من الضروري تركيز ضغط المجتمع الدولي على أطراف الصراع لإجبارها على قبول حل تفاوضي سلمي للصراع. وقد يكون هذا السبيل لتمكين أفغانستان من العودة إلى طريق السلم واحترام حقوق الانسان والديمقراطية. وهذا سيضع حدا للاحباطات المستمرة التي اتسمت بها الحالة في أفغانستان حتى الآن.

ويود وفدي أن يكرر واجب أطراف الصراع باحترام القانون الإنساني الدولي المطبق على الصراعات الداخلية المسلحة وباحترام حقوق الانسان للمدنيين في المناطق تحت سيطرتها العسكرية، وحقوق الانسان الخاصة بالنساء والأطفال يوليها وفدي اهتماما خاصا. فالنساء والأطفال يستحقون معاملة تفضيلية، وأعمال التمييز ضدهم، مثل تلك الإجراءات التي أبلغنا عنها، تستحق الإدانة الجماعية من المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، يجب أن تدرك أطراف الصراع أنها ما دامت تواصل ارتكاب هذه الأعمال، فإن المجتمع الدولي سيرفضها سياسيا.

ويود وفدي أن يعرب أيضا عن انشغاله إزاء الحالة الخاصة باللاجئين والمشردين، وفي هذا السياق، نود أن نشيد بالعمل الإنساني لوكالات الأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية الأخرى. ولا بد لوفدي أن يعرب عن انشغاله إزاء أنشطة بعض أطراف الصراع التي تقوض أعمال تلك المنظمات بعرقلة أعمالها أو اعتقال موظفيها.

كما تشعر كوستاريكا بقلق عميق إزاء نقل الأسلحة والمواد المتفجرة سواء إلى أفغانستان أو غيرها إلى دول أخرى. وفي هذا السياق، يود وفدي أن يناشد الدول التي لها نفوذ على الأطراف أن توقف هذا التدفق للأسلحة وأن تؤكد على الحاجة إلى التوصل إلى الحل السلمي. وتشعر كوستاريكا أيضا بالقلق إزاء نقل المخدرات، وكذلك نقل الكنوز الثقافية والفنية، التي تعتبر ميراثا ليس فقط للشعب الأفغاني ولكن للإنسانية جمعاء، إلى خارج أراضي أفغانستان لتمويل الجهد العسكري، وهذه التجارة ليست غير مشروعة فحسب ولكنها لا أخلاقية أيضا.

السيد اوسفلد (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في وقت لاحق من المناقشة ستتكلم هولندا باسم الاتحاد الأوروبي، ونحن، بالطبع نقف بالكامل وراء ذلك البيان.

لئن كان شعب أفغانستان قد تحمل حتى الآن ١٥ سنة من الحرب، فإنه لا توجد مؤشرات بأن الأطراف المتحاربة ستستجيب للنداءات الدولية المتكررة من أجل السلم والحل التفاوضي. وعلى العكس من ذلك، هناك تقارير تفيد بأن القتال قد يتكثف بقدوم الربيع.

وستستمر معاناة الرجال والنساء والأطفال الأبرياء من أهوال الحرب التي لا تطاق.

وأن التسوية التفاوضية، بدءا بوقف إطلاق نار فوري وتشكيل حكومة انتقالية ذات قاعدة عريضة، تتبعها في نهاية المطاف انتخابات ديمقراطية، هي الطريق المقبول الوحيد إلى السلم في أفغانستان. ورغم أن الصراع الأفغاني لن يحسمه، في النهاية، إلا الأفغانيون أنفسهم، فإن المجتمع الدولي يجب أن يسهم، بحسن نية، في حله. ويجب أن يتألف هذا الحل من العناصر التالية.

أولا، يجب وقف أي تورط وتدخل من الخارج في الصراع، بما في ذلك الإمداد المتواصل بالأسلحة للأطراف المتحاربة. وتطالب السويد جميع الدول بالاحترام الصارم لسيادة أفغانستان واستقلالها ووحدة أراضيها، ونحض جميع الدول على الالتزام، كما فعل أعضاء الاتحاد الأوروبي، بالامتناع عن تسليم الأسلحة إلى أفغانستان.

وثانيا، إن الأمم المتحدة أنسب وأصدق عناصر تسهيل التسوية السياسية بين الأطراف الأفغانية. ويجب أن يقدم كل دعم ممكن إلى بعثة الأمم المتحدة الخاصة والممثل الخاص للأمين العام، السيد نوربرت هول، في جهوده من أجل تحقيق استتباب السلم في أفغانستان وعودة الحياة الطبيعية والمصالحة الوطنية إليها. ويجب أن يكون في صالح جميع الدول، في المنطقة وخارجها، أن توجه الإسهامات في جهود السلم من خلال بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان أو بتنسيق وثيق معها. وبهذه الطريقة وحدها يمكن للمجتمع الدولي أن يمارس ضغطا متزايدا ومتضافرا على الأطراف المعنية الأفغانية من أجل حل الصراع سلميا، وبهذا يعزز الاستقرار الإقليمي على المدى الطويل. والجهود الدولية المتنافسة على إيجاد تسوية تفاوضية معرضة لخطر الاستغلال من جانب الأطراف.

وثالثا، يثير استمرار انتهاكات حقوق الإنسان ولا سيما التمييز المتزايد ضد النساء والفتيات قلقا كبيرا. ويجب أن يعبر المجتمع الدولي عن هذا القلق، وأن يطالب باحترام تلك الحقوق. إن معايير حقوق الإنسان عالمية ويجب ألا تمتهن أو أن تكون عرضة للمساومة. وثمة مصدر آخر يثير القلق الخطير وهو الإتجار بالمخدرات، بآثاره السلبية البعيدة المدى سواء داخل أو خارج أفغانستان. والجهود الدولية المتضافرة لازمة هنا أيضا لمواجهة هذا التهديد الخطير الذي يهدد ليس فقط صحة ورفاه الأفراد، ولكن أيضا التنمية السلمية لأفغانستان. وتشعر السويد بالقلق أيضا إزاء التقارير الخاصة بالاستخدام المستمر لأفغانستان كقاعدة للتدريب على الأنشطة الإرهابية.

ورابعا، يمكن أن تسهم المساعدة الإنسانية المستمرة من جانب المجتمع الدولي على نحو إيجابي في عملية السلم، بالإضافة إلى المصالحة الوطنية وإعادة تعمير أفغانستان. وقد كانت السويد لعدة سنوات من المانحين الرئيسيين للمساعدة الإنسانية لأفغانستان. وقد عملنا بجد من أجل المساعدة على التخفيف من معاناة شعب أفغانستان والمساعدة في تعمير تلك الأمة المعذبة.

إن أفغانستان بلد في حاجة ماسة إلى السلم وإلى فرصة لإعادة البناء والبدء من جديد. ويقع على عاتق أفغانستان ذاتها في نهاية المطاف - على عاتق كل شعبها وكل زعمائها - اتخاذ ذلك القرار. وإذا اختارت القرار الصحيح، فإنني مقتنع بأن المجتمع الدولي لن يألو جهدا لدعم أفغانستان على طريق مستقبل أفضل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، أن أعلق الجلسة الآن.

علقت الجلسة الساعة ١٨/٣٠